

دراسات لغوية

الأعراب

سِمَةُ الْعَرَبِيَّةِ الْفُصْحَى

دراسة تناول وظيفته، وتقوم المناهج بيانه، وعلاقتها بالأداء

د. محمد إبراهيم البنا

المشاور المساعد في كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر

دار الإصلاح
للطباعة والنشر والتوزيع

دراسات لغوية

الأعراب

سِمَةُ الْعَرَبِيَّةِ الْفُصْحَى

دراسة تناول وظيفته، ونقوئها المنابع بيانه، وعلاقتها بالأداء

د. محمد خير الصبيح النوا

الرياء والسامع من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر

دار الإصلاح
للطباعة والنشر والتوزيع

مقدمة

إذا كانت قضية الإعراب قد شغلت القدماء وعنوا بها وأصلوها ، فإنه يبدو أن القيمة الأساسية للإعراب قد ذهب بها هذا الإصرار الجاد على رسم صورة الإعراب وتقنيته وترسيخه في مدارك الدارسين والمتعلمين ، حتى أصبحنا لا نرى من الإعراب إلا تلك القواعد الصارمة التي يحكون بها على الأسلوب العربي ، وتلك العلامات التي يحددون بها كل باب من أبواب النحو ، ويريدون لنا أن نرسمها في أساليبنا وأن لا نخفى بعلامة منها .

وما حدث مع مصطلح الإعراب حدث نحوه مع كثير من مصطلحات هؤلاء الرواد ، فإلى عهد قريب ، بل حتى هذه الساعة ، رأينا - وما زلنا نرى - حلة ظالمة على أئمة النحو العربي ، حين أرادوا أن يدلوا على منبع العلاقات في التركيب فاصطلحوا على تسميته بالعامل ، فرمى هؤلاء المتحاملون النحو والنحاة بما هم منه براء ، وما ذلك إلا لبعد العهد بذلك المصطلح ووضعه ، فلم يروا من هذا المصطلح إلا لفظه ولم يتعمقوا المراد منه ، وأدى بهم الحال أن أقدموا على مقالات نددت عنها التدبر ، والشفقة الواجبة بقول روادنا .

وهذه الدراسة التي نقدمها فيها معايشة لواقع اللغة ، واستلهاهم لنصوص القدماء ، ومحاولة لبعث الدلالة اللغوية للإعراب ، وعودة إلى ذلك العالم الأول الذي وضع هذا المصطلح : الإعراب . ولقد تبين لي من هذه الدراسة أن ما وسموه علامات للإعراب هي في الحقيقة بيانات أدائية تحقق الوضوح لأبنية التركيب ، ويتبعها الوضوح في الأداء والبيان ، ومن هنا كان اختيار هذا المصطلح لهذه العلامات .

لقد انضمت هذه الدراسة أن أقدم أربعة فصول ، تناولت في أولها وظيفة الإعراب ، وتعطى الأداء العربي في الجزيرة ، ومستقبل هذا الإعراب . وفي الفصل الثاني وعنوانه : مجازى أواخر الكلم ، تعرضت للمجربى

ومدلوله ، وأداء الحركة الإعرابية ، ثم مزيلات الإعراب وبدائله التي تؤدي وظيفته الأساسية . أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه أنواع أصوات اللين ، وصوت اللين التام بين الحركة والسكون وعلاقة الحركات الإعرابية بهذه الأصوات ، ورأى القلماء في أصوات اللين من حيث الوضوح أو الخفاء . وقد عتمت هذا البحث بالفصل الرابع وفيه تحدثت عن الإعراب والأداء ، وأعنى بالأداء هنا ما أحمله المتقدمون حين عبروا عنه بهيئة المتكلم ، وأشاروا إلى وسائله الصوتية التي تجعل الكلام معبراً . وهو ما فصل فيه المتكلمون القول ، وتحدثوا عن عناصره ، وكانت لهم حوله دراسات تعتمد أساساً على ما يسره لنا الحضارة من أجهزة ووسائل . وقد نهت في هذا الفصل على قيمة الأداء في إكساب البنية والتركيب معاني تعجز الحركة الإعرابية وحدها عن إعطائه ، وقدمت من التراث مادة تدل على إحساس المتكلمين بقيمة هذا الأداء .

وأرجو أن أكون قد قدمت نفعاً ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . والحمد لله رب العالمين .

د . محمد إبراهيم البنا

٢ من شوال ١٤٠١ هـ
٢ من أغسطس ١٩٨١ م

الفصل الأول

الإعراب ومستقبله

- ١ - وظيفة الإعراب
- ٢ - نمطان للأداء
- ٣ - مستقبل الإعراب



وظيفة الإعراب

إن السمة البارزة للنحو العربي أنه نحو إعرابي ، فهو يقوم في منهجه على الإعراب ، وقد بدأ هذا واضحاً منذ بدأ التفكير في النحو وحتى عصرنا هذا ، يقول سيويه ذاكراً لاهتمام السابقين عليه بالإعراب : « إن النحويين بما يتناولون بالخطف إذا عرفوا الإعراب (١) » ، يريد أنهم ربما يتناولون بالهال من القول إذا عرفوا إعراب الكلم ، فبين التحليل وسيويه خطأهم في ذلك ، وأنه لا بد من استقامة الدلالة في التراكيب . وهذا النص يقفنا على مدى ما للإعراب من مكانة عند رواد النحو ، وهي مكانة سوف نحاول التنبية عليها وعلى دواعيها فيما يأتي . ويمكن القول الآن : إن النحو قد رسم الإعراب في منهجه الدراسي ، وإن اختلفت المصنفات شيئاً ما ، فسيويه كان مشغولاً بالبحث عن العامل الذي أثر في معموله هذا الأثر الإعرابي ، والزنجشري وابن مالك ومن كان على شاكليهما كانوا مشغولين بالعلامة الإعرابية أو أثر ذلك العامل . ولكن النحو قد عالج من خلال أبوابه الإعرابية جميع خصائص التراكيب ، وقدم وصفاً كاملاً للجملة العربية في مختلف صورها ، بل إن وصفهم للأبنية كان قد تم وفي صورة إحصائية ، وعلى نحو يبعث على الإعجاب والتقدير ، ونحو هذا قد يقال في وصف أصوات اللغة العربية أيضاً .

إن هذا التصنيف في النحو ، والذي توخى فيه المؤلفون خاصة واحدة من خصائص التركيب فجعلوها معتمد حليتهم وتناولوا باقي هذه الخصائص من خلالها - ليقفنا على أن هذا النظام الإعرابي قد فاق في الأهمية ما سواه . وكأنهم أدركوا أنه إذا خلا منه الأداء فقد ذهبت عنه مسحة العربية . ولقد

(١) الكتاب ٢/ ٨٠ .

يكون من حقنا أن نستنتج من اختيار مصطلح الإعراب - وهو يعني في دلالة المعجمية : الإبانة والوضوح - ثم من العناية بظاهرة الإعراب في النحو ، وقيامها منه مقام قطب الرحى ، قد يكون من حقنا أن نستنتج أنه كان في مقابل هذا الأداء المعرب أداء آخر لا يتسم بهذا الوضوح ، ولا يلتقي العرب في مختلف بيئاتهم حوله ، كما يلتفتون حول هذا الأداء المعرب ، ويبدو أن المتخمين من علماء اللغة قد وجدوا - حين تصدوا لوصف هذه اللغة - نمطين من الأداء ، أحدهما واضح بين ، والآخر ليس بهذه المنزلة من الوضوح والبيان ، تختلط فيه الأبنية وتمتزج ، فعزوا وضوح النمط الأول إلى هذه العلامات التي يحرص المتكلم على أدائها في آخر البناء ؛ ذلك أن العلامات تمثل حدوداً للأبنية داخل الجمل ، إذا أقيمت على وجوهها فإن البناء يصبح واضحاً بيناً ، ويتبع ذلك وضوح التركيب وإبانته عن الغرض . أما إذا أغفل هذا الأداء الإعرابي فقد تتعرض البنية لكثير من التغييرات التي لا تقف عند حد آخرها ، بل تتعداه إلى داخلها ، وذلك على نحو ما صنعت لغة الخطاب في بيئاتنا العربية ، ولاحظ الآن كيف نتكلم فيذهب من البناء - في كثير من التراكيب - صوت أو صوتان ، ولاحظ كيف تتداخل الأبنية في التركيب فلا يستبين بعضها من بعض ؛ ألا ترانا نقول - في أحد أدياننا المصرية - : « محمد » ، والذي يتوخى العربية المعربة يقول : محمد جاء . فانظر كيف يبين الأداء الإعرابي في هذا النمط البناء ويحميه من الحذف والتغيير .

والنماذج التي تدل على قيمة صوت اللين في آخر البناء كثيرة . وقد تأملت لغة التخاطب في عاميتنا المصرية ، فوجدت أن المتكلم قد يعمد في سبيل إيضاح البناء إلى تسكين الصامت مثلاً في آخره ، وهذا تأكيد منه لإبانه . أما إن كان الآخر صوت لين فإيضاحه يتم بإطالته ، يقول للثنين في الجملة المتعلمة مثلاً : محمد جه ، ويقول أيضاً : على مراده ، لمن عم عليه الأداء : علم مراده . أما الأداء المعرب الفصيح فكان يلتزم فيه أداء صوت لين بعد الصامت - وإن اختلفت الأداءات العربية في نطق صوت اللين هذا ، كما سنبين في فصل قادم ، وقد يزيد عليه نوناً تلك التي دعيت نون التنوين ، في الأسماء المنصرفه .

والتي أعنيه بالأداء الإعرابي هو الملتزم للعلامات التي وصفها النحاة ،
والتي يكون عليها آخر البناء ، سواء أكانت هذه العلامات متغيرة أم ثابتة ،
وسواء أكانت حركة أم سكوناً ، وسواء أكانت الحركة قصيرة أم طويلة ،
فما عده النحاة حركة بناء لا يفترق في الحقيقة عن حركة الإعراب من حيث
الوظيفة التي حددناها للإعراب وهي الإبانة والوضوح ، وكذلك نطق الصوت
الأخير مجرداً من الحركة ، وهو ما عدوه سكوناً أو جزءاً أو وقفاً ، يتحقق
به الفرض أيضاً ، فكل العلامات التي وصفوها لمختلف الكلم هي بيان لها .
وإن كان منها ما هو متغير ، وما هو ملازم لوضع واحد لا يفارقه . وقد
نجد في كلام أبي زيد الأنصاري هذا المعنى ، قال : « عربت له الكلام
تعريباً وأعربت له إعراباً : إذا بينته له حتى لا يكون فيه حصرمة (١) » .
وكذلك قال الفراء : « الإعراب والتعريب معانها واحد وهو الإبانة (٢) » .
وقد وجدت من نحاة الكوفة من قال في حديثه عن إعراب الأسماء الستة
من مكانين : « إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقله حروفها .
تكثر ألسناً ، وليريدوا بالإعراب في البيان والإيضاح (٣) » : فعمله تنبه إلى
الوظيفة التي حددناها للإعراب ، وهي إيضاح البناء وإقامته على وجهه .
فأما الحصرمة التي ذكرها أبو زيد فن معانها : اللحن ، ومخالفة الإعراب ،
والخلط (٤) . وأحسبه أن « الخلط » هو المعنى الأول المقابل للإعراب والإبانة
فن البين أن الذين لا يعربون يخلطون ويمزجون الأبنية بعضها ببعض ، كما بينا
من قبل . فليس الإعراب مقصوداً على ما اصطلح عليه النحاة فيما بعد من
الأمر الذي يجلبه العامل ، ذلك أن الذي يخالف في أدائه نطق الكلمات المبنية
يقال له أيضاً : إنه قد لحن وخالف الإعراب ، وإذا وجدنا مصطلح البناء
مقابلاً لمصطلح الإعراب في كتب النحو ، فنلك راجع إلى تخصيص في
الدلالة حين وجد النحاة أبنية في العربية ملازمة بطريقة واحدة . وأبنية
أخرى يتغير آخرها بحسب موقعها من التركيب ، فيزوا هذا الصنف الثاني

(١) التمهيد للأزهري ٢/٣٦١ - ٣٦٢ .

(٢) الإنصاف ١/٢٠ .

(٣) لسان العرب ، مادة : حصرم .

مصطلح الإعراب ، فإذا عدنا إلى الدلالة المعجمية للإعراب والبناء وجدناهما
غير متقابلين ، فاختيار مصطلح البناء للكلمات الثابتة في التركيب الملازمة
أداء واحداً لا يلغى عنها صفة الإبانة ، وإنما يسلب عنها صفة التغير لا غير ،
وكان الذي مياً هذه الكلمات المتغيرة لمصطلح الإعراب هو ما وجدته النحاة
من دلالة العلامات في بعض وحدات التركيب على معان نحوية ، وهو ما عبروا
عنه - فيما بعد سيويوه - من أن الرفع علم الإسناد ، والنصب علم المفعولية ،
والجر علم الإضافة . فلما وجد النحاة فيه بيان أداء وبيان دلالة ، خصوه
بمصطلح الإعراب ، ولما لم يتجاوز الثاني بيان الأداء خصوه بمصطلح البناء .
كما سبق يتبين أن جميع ما وصفه النحاة من أوضاع أواخر الكلم هو
منشأ البيان في الأداء الفصيح ، ومن هنا تخرجوا له مصطلح الإعراب ؛
وعنوا به ، وداروا حوله .

• • •

نَمَطَانِ لِلأَدَاءِ

ذكرت من قبل أنه كان في الجزيرة العربية نمطان متقابلان من الأداء ، أحدهما واضح بين ، والآخر ليس بهذه المنزلة من الوضوح والبيان وأنهم عزوا وضوح النمط الأول إلى وضوح أبيته ، ورَجَعْتُ ذلك إلى أثر العلامات الإعرابية بمعناها العام الذي ذكرناه من قبل . فأما النمط الثاني فهو في حقيقة الأمر أنماط وليس نمطاً واحداً ، أنماط تتعدد بعدد الينثات اللغوية في الجزيرة العربية : وإذا وصفنا هذه الأنماط بعدم البيان والوضوح فنذلك راجع إلى محلّتها وانحصار كل منها في بيئة محدودة ، ونحن لا نلغي عنه صفة البيان والوضوح بحلة ، وإنما نعني أن أداء بيته ما بين فيها لا محالة ، لكن الينثات الأخرى لا تتمثلها تمثلها ، وذلك راجع إلى أن كل بيته قد التزمت أعرافاً خاصة في الأداء . أما النمط الأول فقد وصف بالإعراب والبيان والفصاحة لأن العرب أجمعين كانوا يتفاهمون به ، ويلوذون إليه .

إنه من غير شك كان في اللغة العربية مستويان ، شأنها في ذلك شأن غيرها من اللغات : مستوى اللغة الأدبية ، ومستوى آخر هو الذي يتداوله الناس في شؤونهم ومعاملاتهم ؛ الأول يمثل الجانب الفني في الأداء ، ذلك الذي يتعمده صاحبه ويعاود النظر فيه ، والثاني أقرب ما يكون إلى رفود الأفعال ينسم بالسرعة في الأداء ، وتقوم فيه الكلمة مقام الجملة ، والإشارة مقام العبارة البليغة ، وقد يكون الصمت فيه أبلغ من كل أداء (١) . المستوى

(١) يمكن أن نستنبط ما أم بلفظ الخطاب في العربية مما حكاه سيويه ، من قول العرب : « ألاتا ؟ بل فاء ، وتفسيره له بقوله : « ألا تفعل ؟ وبل فاعل » . انظر الكتاب ٣٢١/٣ . وانظر ابن جني في الخصائص : ٨٠/٢ ، فقد عقب على هذه الرواية بقوله : « ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا : رب إشارة أبلغ من عبارة » . وقد كرر ابن جني ذلك في الخصائص ٢٤٦/٢ - ٢٤٧ . وأملنا شواهد كثيرة مبثوثة في المباحث وكتب النحوي نعتقد أنها تمثل لغة الخطاب .

الأول تمتد له كل الوسائل الفنية لتجعله ناطقاً بنفسه حياً بعبارة ، والثاني
تمده الحياة النابضة بكل وسائل التعبير ، ومن هنا كان في تطور دائم ، لأنه
وثيق الصلة بالحياة المتطورة المتجددة . أما المستوى الأول فقرأه قد أخذ
أبداً إلى هذه الوسائل الفنية ، حريصاً عليها ، لأن فيها حياته ووجوده ،
ومن هنا كان هذا المستوى أقرب إلى اللغة في خصائصها الأولى . وإذا صحح
ما نسب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أنه قال : « أهربوا في
كلامكم تعربوا في كتاب الله » ، فقد يكون من أعظم الأدلة على وجود
هذين المستويين : مستوى لغة الخطاب أو لغة الحديث الذي يقابل مستوى
اللغة الأدبية ، والذي نزل به الوحي الكريم .

ولذا نعتقد ، احتكاماً إلى ما تقدم ، أنه كان لكل من هذين المستويين
ظواهره المتميزة ، أما مستوى اللغة الأدبية فهو ما وصفه لنا النحاة ،
وأما مستوى لغة الخطاب والتعامل فلا بد أن يكون التطور قد أحدث فيه
آثاره في كثير من جوانبه ، ومنها الجانب الإعرابي . بل إن حديث الرواة
عن خصائص اللهجات إنما يمثل أساساً وصفاً لهذا المستوى ، لقد نسبوا
إلى هذيل وطبيء وقيس وأسد وإلى أهل الحجاز عامة أعرافاً لغوية ، لكن
اللغة الأدبية التي انتهت إلينا من هذه البيئات لغة مشتركة لا تفصح عن
عرف كل منها . ومع هذا لا نعتقد أن اليون كان شامعاً بين المستويين ،
بل كان العربي في البادية والحاضرة يحس بقاية المتعة عندما كان يستمع
إلى الشعراء والخطباء ، وقد جاء وحى الله الكريم على لسان نبيه محمد -
صلى الله عليه وسلم - ممثلاً نمطاً رفيعاً في هذا المستوى ، قال تعالى :
« وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » (سورة إبراهيم ٤) .
وقال : « بلسان عربي مبين » (سورة الشعراء ١٩٥) . وفي ضوء هذا
التصور ينبغي أن نفهم مقالة المبرد : « وكان الصدر الأول من أصحاب
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعربون طبعاً ، حتى خالطهم العجم
فسدت ألسنتهم وتغيرت لغاتهم (١) » . يريد المبرد أنهم إذا نطقوا الشعر
أو نقرأ آيات القرآن الكريم . فلهم كانوا يؤدون ذلك بأداء عربي معرب .

(١) الفاضل للمبرد : ٤ .

لا يحتاجون في ذلك إلى تعليم معلم ، ذلك أنه قد ترسخ في طبائعهم هذا الأداء
العرب ، فهم يستحضرونه أمام النماذج الأدبية ، وعندما يقفون مواقف
الخطابة . فلما اختلط العرب بالعجم ذهبت هذه السليقة العربية . فالجمال
الذي كان يعنيه المراد هو مجال اللغة الأدبية ، ولم يكن يعنى مستوى لغة
الخطاب وأحاديث الناس في شؤون حياتهم .

وقد أدرك النحاة ما أصاب لغة التخاطب والتعامل . على أنهم حصروا
ذلك في بعض البيئات دون بعض ، يقول ابن جنى « وليس أحد من العرب
الفصحاء إلا يقول : إنه يحكى كلام أبيه وسلفه ، يتوارثونه آخر عن أول
وتابع عن متبع . وليس كذلك أهل الحضر ، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم
قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى العربية الفصيحة ، غير أن كلام
أهل الحضر مضاه لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم ، إلا أنهم
أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح » (١) . وكان ابن جنى قد ذكر من
قبل أن رواة اللغة قد تركوا لغة أهل الحاضرة ، وعطل ذلك بما أصابها من
« الاختلال والفساد والخطل » (٢) . وقد نبه الفارابي أيضاً على ما أصاب
هذا المستوى ، ويمتاز نصه بتحديد للبيئة ، وبتفصيل أكثر للنواحي التي
أصابتها التغيير ، قال الفارابي : « الذين عنهم نقلت اللغة العربية وهم اقتدى
وعنهم أخذ اللسان العربي من قبل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فإن
هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب
والإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ
عنهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن
سكان البراري » (٣) . وقد عزا إجمال اللغويين لهذه القبائل وسكان القرى
إلى أنهم جاوروا أمماً أخرى وخالطوها ، يقول : « لأن الذين نقلوا اللغة
صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ،
فسدت ألسنتهم » (٣) . وإذا عرفنا أن النحاة والرواة قد بدأوا في رواية اللغة

(١) الخصائص ٢/٢٩ .

(٢) الخصائص ٢/٥ .

(٣) المزهر للسيوطي ١/٢١١-٢١٢ .

في وقت مبكر لا يتجاوز أواخر القرن الأول للهجرة ، فإنه ليس من المقبول أن يكون ذلك التغير الذي أصاب لغة الخطاب والتعامل قد حدث مع الإسلام ، لأن هذه المدن الحجازية والبيئات المتطرفة قد عدهم تمهد بالاختلاط فما وجدته علماء اللغة والنحو حين ابتدأوا ينقلون اللغة - كما يقول الفارابي - كان معروفاً منذ عهد بعيد . ولكن ينبغي أن نقبل ما تواتر عن اللغويين الأوائل من وصفهم لمجات قيس وتميم وأسد ، وبعض هذيل وطبي ، وبعض الحجاز ، تلك القبائل التي تمثلت في آدابها خصائص العربية ، في الأبنية والإعراب وكيفيات التراكيب ، وذلك على أساس أنها كانت بيئات معزولة لم يتح لها الاختلاط ، بيد أنه ينبغي أن يكون في تصورنا للفروق الجوهرية بين مستوى اللغة الأدبية ، ومستوى لغة التعامل والخطاب . والتي أشرنا إليها من قبل .

إن في الآثار المتقولة ما يؤكد وجود الأداء المعرب في بعض البيئات والقبائل ، على نحو ما وصف لنا النحاة وعلماء اللغة ، ولقد أكثر سيبويه في كتابه من الحديث عن العرب الذين يوثق بعريتهم ، وقد يفصح بتعيين هؤلاء العرب ، بل ذكر لنا هو سماحه لمن يروي القصائد عن العرب بأداء عربي بن (١) وكل ذلك شاهد على نقاء السليقة العربية في بعض البيئات وتخالفها في بعضها الآخر . وإذا تجاوزنا نصي الفارابي وابن جني المتقدمين ، فإننا نجد رواة اللغة في القرنين الثاني والثالث الهجريين يقصدون البادية في هذه البيئات يسجلون أدبها ولغتها ، ونجد روايات تحدثنا عن عناية الخلفاء والأمراء بتنشئة أولادهم في البادية كي يشبوا على الفصاحة ، وهي عادة عربية قد عدهم فقد روى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد بن بكر (٢) » . وقد درج أشراف العرب على هذه العادة في القرنين الأول والثاني ، ولا نجد في تراثنا ما يعث على الشك في احتفاظ هذه القبائل بمقومات الأداء العربي

(١) انظر الكتاب في غير موضع ١/ ١٢٤ ، ١٥٥ ، ١٨٢ ، ٢١٩ ، ٢٣٤ ، ٢٤٢ .

٢/ ٢٠ ، ٨٢ .

(٢) انظر الفائق للزهري ١/ ٢٢٢ .

الفصيح ، بل يحدثنا الجاحظ عن عمر بن عبدالعزيز (ت - ١٠١ هـ) أنه قال :
 « ما كلمني رجل من بني أسد إلا تمنيت أن يمد له في حجته حتى يكثر
 كلامه » (١) وقال يونس بن حبيب (ت - ١٨٢ هـ) عن بني أسد : « ليس
 في بني أسد إلا خطيب ، أو شاعر ، أو قائف (١) » . وقد اتخذ الجاحظ
 تيماً وقيساً وهو وزن مثلاً للفصاحة العالية وهو يتحدث عن أثر للنشأة الأولى
 قال : « ألا ترى أن السندی إذا جطب كبيراً فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل
 الجيم زائياً . ولو أقام في عليا تميم ، وفي سفلى قيس ، وبين عجز هوازن
 خمسين عاماً (٢) » .

ولكن يبدو أنه مع مطلع القرن الرابع الهجري ، أخذت هذه البيئات
 تتعرض لما أصاب غيرها من المحن ، فقد كانت أحداث الإسلام أكبر
 من أن تغفل في عزلتها بعيدة عن المشاركة فيها ، فحدثت من هذه المنطقة
 هجرات كبيرة ، وبدأت هذه القبائل تشارك في الفتوح ، وانطلقت تأخذ
 من الحياة ما لم يكن لها به عهد ، حتى سمعت أن من القبائل ما انقطعت
 صلته بالجزيرة العربية انقطاعاً تاماً . وقد حدثنا أبو منصور الأزهرى
 (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ) عن حالة اللغة في البادية في هذه الفترة ، قال : « وكنت
 امتحنت بالإسار سنة عارضت القرامطة الحاج بالهير (٣) ، وكان القوم
 الذين وقعت في سبهم عرباً عامتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام
 من تميم وأسد الهير ، نشئوا في البادية يتبعون مساقط الغيث ، ويشكلمون
 بطباعهم البدوية وقرائحهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في منطقتهم لحن
 أو خطأ فاحش (٤) » . وهو كلام يدل على أن أبا منصور قد أخذ على منطقتهم
 أشياء من باب المحن والخطأ ، وحكى ابن جني في المحتسب قال : « وسمعت
 سنة خمس وخمسين (من القرن الرابع الهجري) غلاماً حدثاً من عقيل
 ومعه سيف في يده ، فقال له بعض الحاضرين - وكنا مصحرين (٥) - :

- (١) البيان والتبيين ١/١٧٤ . وانظر أيضاً الأخبار المروية عن فصاحة بني أسد في البيان
 أيضاً ١١٦/٢ ، ١٦٥ .
 (٢) المرجع المتقدم ١/٧٠ .
 (٣) في طريق مكة . وكانت هذه الواقعة سنة ٣١٢ . انظر المعجم للشمس ٢/١٥٠ - ١٥٢ .
 وسمي البلدان ليقتوت : هير .
 (٤) التهذيب ١/٧٠ .
 (٥) أصم القوم : برزوا في الصراخ .

يا أعرابي ، سيفك هذا يقطع البلخي ؟ فقال : إي - والله - وغوارب
الرجال . فنصب الغوارب على ذلك ، أي : ويقطع غوارب الرجال (١) ،
على أنه لم يكده ينتصف هنا القرن حتى انصرف الرواة عن البداية ،
وولى العناية بحوثهم نحو ما جمعه ، يبدئون منه ويعيدون ، وإذا كان لم
من نظرة إلى اللغة المسموعة من حولهم فهو لبيان ما وقع فيها من العن
والخطأ ، والعلول عن نظام العربية في أبنيتها وأصواتها .

• • •

(١) المقتضب ٢١٠/١ :

مستقبل الإعراب

عرفنا من قبل كيف انحسر الأداء العرب بعد ظهور الإسلام ، حتى إنه لم تبق بيئة عربية يتمثل فيها هذا الأداء في لغة الخطاب ، وأصبح مقصوراً على اللغة الأدبية لا يتجاوزها في الشعر والخطابة ودروس العلماء ومحاوراتهم . وقد كان من المتوقع أن يكون لهذه اللغة المنكحة المبكرة أثرها في تدعيم هذا الأداء في لغة الخطاب ، وخاصة أنه كانت هناك بيئات تلتزم هذا الأداء ، ولكن تيار العامة قد جرف هذه البيئات في طريقه ، فتساوت البادية مع الحاضرة والبرية ، وهنا ما قد يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا الأداء العرب لا يتناسب مع طبيعة أسلوب الخطاب على نحو ما بينا من قبل ، حيث تقوم فواصل صوتية بين كل بناءين ، وقد تتغير هذه الفواصل على حسب وضع البناء في التركيب ، ولغة الخطاب لغة تتسم بالسرعة ، وتعيها وسائل متعددة في تحقيق عملية الإفهام . ثم إن في الإعراب صعوبة لا يقدر عليها إلا المطبوعون ، حتى إنه لم يسلم البلغاء من الخلل (١) . وقد أشار ابن جني إلى ذلك في قوله : « ألا ترى أن من لا يعرب فيقول : ضرب أشوك لأبوك ، قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول ، ولا يتجشم خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى ، فإن تخلل الإعراب من ضرب إلى ضرب مجرى مجرى مناقلة (٢) القوس ، ولا يقوى على ذلك من الخليل إلا الناهض الرجيل (٣) ، دون الكودن الثقيل (٤) » . على أن بعض العلماء لم يفقد الأمل

(١) البيان والبيان ٢/٢٢٠ .

(٢) أي : سرعة نقل فوائده .

(٣) أي : القوي على المشي . والكودن : الهجين غير الأصل .

(٤) الخصائص ٢/٣٢٢ .

في عودة الإعراب إلى لغة الخطاب ، وذلك إذا استطعنا أن نتخلص من
الأمية في العالم العربي ، وإذا كانت هناك خطة تعليمية جادة تهدف إلى
العودة إلى اللغة العربية في كل مظاهرها مصحوبة هذه الخطة بما تستحقه هذه
اللغة من تقديس واحترام .

هنا وقد مضى على نشأة النحو نحو من ثلاثة عشر قرناً ، ولغة الخطاب
في جميع البيئات العربية تلتزم أعرافاً خاصة في الأداء بعيدة عن
الإعراب ، على نحو ما حدثنا ابن جني . وقد يكون هنا تساؤل مؤداه :
إذا كان هنا حال الإعراب في لغة الخطاب ، فما جدوى تعليم العربية ؟
والجواب عن هذا أن القيمة الكبرى لتعليم اللغة العربية على مدى الأجيال
السابقة ، هو أنه قد حال دون نشوء لغات من هذه اللهجات العامية الشائعة
في البيئات العربية المتعددة ، فلولا ما يسمع الناس من العربية الفصحى ،
ولولا هذه الدروس ، لأدى ذلك إلى انحصار العربية في نطاق ضيق جداً ،
لا يعدو أن تكون فيه لغة الدين والعبادة ، ثم لنشأت لغات نتيجة الانعزال .
ونحن الآن لا نجد مشقة كبيرة في أن يتقاهم المصري والسوري والمغربي ،
وذلك راجع إلى حرص الأجيال المتتابة على تعلم اللغة العربية وحفظ القرآن
الكريم وسماعه . ثم إنه من المسلم به أنه كان للدراسات الجادة المبكرة حول
أسلوب القرآن وأدائه ، والأدب العربي ، أثر كبير في تقارب اللهجة الأدبية
في البلاد العربية والإسلامية على مر العصور . وإنما لنترك يقيناً أنه مع
شروع التعليم واتصال وسائل الثقافة ، سوف يتم التقاط أكثر بين هذه
البيئات ، وتضييق دائرة الخلاف ، وسوف يزداد قربنا من اللغة الفصحى في
أصواتها وأبنيها وتراكيبها . ولكل ما تقدم كان تعليم اللغة العربية ضرورة
تاريخية ومصيرية ، ضرورة تاريخية تتعلل في هذا التراث الحافل الذي
تناه حول القرآن الكريم ، وهو تراث يعبر عن حضارة مكتملة ، وثقافة
تزداد مع الأيام رسوخاً وجدة . وضرورة مصير لأن اللغة العربية الفصحى
هي وعاء هذه الثقافة ، ولو تخلينا عنها لذهبت معالم هذه الأمة ، ولدكت
من أساسها ، وهو أمر كان يحلم به كثير من الطاعنين على الإسلام والعربية ،
ومضت الأيام والحوادث تؤكد وعد الله : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له
الحافظون » .

الفصلُ الثَّاني

مَجَارِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

- ١ - المَجْرَى
- ٢ - أداءُ الحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ
- ٣ - مُزِيَلَاتُ الإِعْرَابِ



المَجْرَى

من مصطلحات علم القافية : المجرى ، وهو : حركة الروى . نحو حركة اللام في بيت امرئ القيس :

قَفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزَلٍ

بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ

فالكسرة هي المجرى ، وسميت مجرى لأن الصوت يجرى فيها ويمتد فيكون ياء مد ، أو واو مد ، أو ألفاً . يقول ابن جنى في توجيه هذا المصطلح « سمي بذلك لأن الصوت ينتدى بالجريان في حروف الوصل منه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت :

• قَتِيلَانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَضْرَعًا •

فالقنحة في العين هي ابتداء جريان الصوت في الألف » (١) .

وقد سمي العروضيون هذا الصوت الممتد عن الحركة وصلًا ، فأضحى عندهم مصطلحان : مجرى ووصل ، وهما صوتياً شيء واحد ، هو تلك الحركة الطويلة ، أو صوت اللين التام : الواو ، والألف ، والياء . إن حركة آخر البناء تمتاز بأنه لا علاقة لها بدلالة البناء (٢) ، ومن هنا قد تأخذ أشكالاً متعددة كما ترى في أوضاع الاسم المعرب ، وقد تمد كما رأيت في القافية ، وعند التذكّر (٣) . ولا يغير هذا المد شيئاً في دلالة البناء

(١) اللسان ، مادة جرى .

(٢) انظر المحال ص ٢٢٩/٢ .

(٣) يقول سيبويه في الكتاب ٢١٦/٤ : « ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن ينطق

كلامه : « قالاً فيمد قال ، ويقولوا ، فيمد يقول ، ومن العاى ، فيمد العام » .

ولكنه يفيد الترم في القافية ، وإشعار المخاطب في التذکر بأن الحديث متصل وأن المتكلم يستجمع نفسه .

جاء الخليل - أو سيويه - فأطلق على الأوضاع التي تكون عليها أواخر الكلم : مجارى فقال سيويه في مقدمته الثانية : هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية (١) ، ويبدو أنه كان يلمح بهذا المصطلح إلى قيمة هذه الحركة أخذاً من دلالاته في علم القافية ، يريد أن يقول : إن هذه الحركة صالحة لأن يجرى الصوت فيها على ما بيننا ، كما أراد أن ينبه إلى عدم لزومها وأنها متغيرة عندما جمعها في قوله : « وهي تجرى على ثمانية مجار ، على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف » . وهذه الثمانية لا تعدو في الحقيقة أربعاً ، ولكنها عدت ثمانية نظراً إلى مواقعها في المعربات والمبنيات ، فالمعربات النصب والجر والرفع والجزم ، وللمبنيات الفتح والضم والكسر والوقف . والنصب صوتياً هو الفتح ، وكذلك الضم والرفع ، والجر والكسر ، لا فارق من حيث الضرج والصفة بين كل من المتعاطفين ، ومن هنا قال سيويه : « وهذه المجارى يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف » .

كان الخليل - أو سيويه - ينظر إلى مصطلح القافية - المجرى - عندما أطلق على علامات الإعراب مجارى . ولكن بعض النحاة أخذ عليه أشياء في مقاله هذه :

فقد ذكروا أن المازني غلط سيويه في قوله : إنها تجرى على ثمانية مجار ، وحجته : « أن المبنيات حركات أواخرها كحركات أوائلها ، وإنما الجرى لما يكون مرة في شيء يزول عنه ، والمبني لا يزول عن بنائه » . ولذلك قال المازني : « وكان ينبغي أن يقول : على أربعة مجار : على الرفع والنصب والجر والجزم ، ويبتاع ما سواهن » (٢) .

(١) الكتاب ١٧/١ .

(٢) شرح السيراق مل الكتاب ، رسالة في كلية الفقه العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر

وقد رد على المازني برود أقواها أن حركة البناء لا يوقف عليها ، وإنما يوقف بالسكون . فهي إذا متغيرة غير ثابتة كحركة أول البنية ووسطها وهو رد - كما ترى - واه ، ومحاولة لإقامة عبارة سيويه .
ومن المآخذ على عبارة الكتاب أنه عد الجزم والوقف من المجازي .
ومعروف أن الجزم والوقف ليس حركة وليس صوتاً ، فكيف عدّه مجزى ؟ ! وقد حاول ابن جنى أن يقطع الصلة بين مصطلح المجزى في القافية ، ومصطلح المجزى في النحو ، حين فسر المجزى في النحو بالحال التي تكون عليها آخر الكلمة ، لا بالحركة ، كما هي في القافية . قال ابن جنى : « غرض صاحب الكتاب في قوله : « مجزى أو آخر الكلم ، أي : أحوال أو آخر الكلم وأحكامها ، والصور التي تشكل لها ، فإذا كانت أحوالاً وأحكاماً فسكون الساكن حال له ، كما أن حركة المتحرك حال له أيضاً » . ثم يقول : « فن هنا سقط تعقب من تبعه في هذا الموضع (١) »
والحقيقة أن النحاة كانوا يتسامحون كثيراً في مصطلحاتهم وعباراتهم ، وهذا التسامح فتح المجال لمن جاء بعدهم للتعد والامتداد ، أو تحقيق المراد فيما يطلقون من مصطلحات ؛ وقد كان سيويه منسجماً عندما أطلق على الجزم أو الوقف مجزى ، لأنه يمثل مقابلاً للحركة ، فأطلق عليه مجزى من باب التغليب ، ويؤيد أن مراد سيويه بالمجزى الحركة لا الحالة ، كما قال ابن جنى ما اصطلح عليه المبرد (٢) والبغداديون من إطلاقهم على ما ينصرف : وما لا ينصرف : ما مجزى وما لا مجزى ، ويقول السبيل مبيناً أنه الانصراف معادل للمجزى بقوله : « لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط ، فله مجزىان » وللمنصرف ثلاثة مجاز مجزى عليها (٣) . وواضح أنهم يعنون بالمجزى الحركة ، ولذلك قال ابن يعيش : « والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف : باب ما لا مجزى ، والصرف قريب من الإجراء ، لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي

(١) اللسان ، مادة مجزى .

(٢) المقضب ٢/٣٠٩ .

(٣) أنال السبيل ٢٩ .

هي علامات الإعراب ، ويدخله التنوين أيضاً (١) . على أنه قد شاع أخيراً
مقابلة الضرف بالتنوين (٢) ، وهو غير ما تعارف عليه متقدمو النحاة .

من هذا الحوار المتقدم بين هؤلاء الأعلام الأوائل نعرف أنهم كانوا
مدركين لمصطلح السكون أو الجزم أو الوقف ، فهو ليس حركة بل هو عدم
حركة ، كما نعرف أن الحملة على نحاة العربية القائلة بأنهم كانوا يتصورون
السكون حركة ، هذه الحملة نشأت من عبارات لبعض المتأخرين من النحاة ،
وأن هؤلاء المتحاملين لم يتجاوزوا صفائف المتأخرين .

• • •

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١ .

(٢) انظر التصريح ٢٠٩/٢ .

أداء الحركة الإعرابية

تحدث سيوييه في أوائل كتابه - كما قلنا - عن مجازى العربية . وقد يظن من مقاله أن أداء هذه المجازى غير مختلف ، وأنه على نحو ما نسمع الآن في أداء القراء والشعراء والخطباء من بيان الحركة . غير أننا وجدنا سيوييه في أواخر كتابه يقول : « هنا باب الإشباع في الجر والرفع ، وغير الإشباع ، والحركة كما هي . فأما الذين يشعون فيمططون ، وعلامتها واو وياء . وهنا تحكك المشافهة . وذلك قولك : يضربها ، ومن مأمئك . وأما الذين لا يشعون فيختلسون اختلاصاً ، وذلك قولك يضربها ، ومن مأمئك ، يسرعون اللفظ (١) . » وعبارة سيوييه واضحة فيها عدم الاعتداد بأصالة الإشباع أو الاختلاص ، فقد نظر إلى الحركة نظرة محايدة ، ورددتها بين هذين النوعين من الأداء ، دون حديث عن الأصالة أو الفرعية لواحد منهما .

وقد ذكر سيوييه بعد ذلك أن هذا الاختلاص لا يكون في النصب ، وعلل امتناعه فيه بخفة الفتح عليهم ، ثم ذكر أيضاً أن الاختلاص لا يعنى ذهاب الحركة حلة ، قال : « وزنة الحركة ثابتة . »

وغير خفى أن الاختلاص كان أداء جماعة من العرب ، وأن الإشباع كان أداء جماعة أخرى وذلك إذا اعتمدنا مقالة سيوييه ؛ فمن عادته الإشباع لا يختلس ، وكذلك من عادته الاختلاص لا يشبع . ولكن سيوييه لم يحدد

(١) الكتاب ٢٠٢/٤ .

لنا الذين يختلسون والذين يشبهون فبينون . وقد يكون من حقنا أن نتصور
أن الاختلاس كان سمة لغة الخطاب ، وأن الإشباع كان سمة اللغة الأدبية .
أما إسكان الحروف المجرور أو المرفوع فلم يثبت سيوييه إلا في الشعر ،
ومثل له بقول الأقبشر الأسدی :

رُحْتِ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هَنْكَ مِنَ الْمُتَزَرِّ
حيث سكن « هـ » هـنك .

ثم ذكر سيوييه صورة أخرى للإسكان مصحوبة بالإشمام ، قال :
« وقد يسكن بعضهم في الشعر وبشماً » ، وذلك قول امرئ القيس :
فاليوم أشرب غير مستحصب إنمأ من الله ولا وأغبل^(١) .
هنا ما ذكره سيوييه : الإشباع للحركة وبيانها ، والاختلاس في الرفع
والجر ، والتسكين فيها مجرداً من الإشمام ، ومع الإشمام . والتسكين
بصورته لا يكون إلا في الشعر .

على أن أبا سعد الأبي^(٢) قد روى روايات متعددة عن متقدمي اللغويين
في الأداء الإعرابي ، قال : « قال أبو العيلاء^(٣) : ما رأيت مثل الأصمعي
قط ، أنشد بيتاً من الشعر فاختلس الإعراب » ، ثم قال : سمعت أبا عمرو
ابن العلاء يقول : كلام العرب اللرج .
وحدثني عبد الله بن سوار أن أباة قال : العرب يجتاز بالإعراب
اجتيازاً .

وحدثني عيسى بن عمر أن ابن أبي إسحاق قال : العرب ترغرف على
الإعراب ولا تضحق فيه .

(١) الكتاب ٢٠٤/٤ .

(٢) هو منصور بن الحسين الرزازي ، من العلماء بالأدب والتاريخ ، توفي سنة ٢٢١ هـ .
انظر الأعلام للزركلي ٢٩٨/٧ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن القاسم الضرير ، يعرف بأبي العيلاء ، أصله من الحسنة
ومولده بالأهواز ، وعشورته بالبصرة . وبها كتب الحديث وطلب الأدب ، وسمع من أبي عبيدة
والأصمعي وأبي زيد . وكان حافظاً نصيحاً . سكن بغداد ومات سنة ٢٨٢ هـ . انظر تاريخ بغداد
١٧٩-١٧٠/٢ .

وسمعت يونس يقول : العرب تشام الإعراب ولا تحققه .
وسمعت الحشمخاش بن الحباب يقول : العرب تقع بالإعراب وكأنها
لم ترد .

وسمعت أبا الخطاب يقول : إعراب العرب الخطف والحذف . فتعجب
كل من حضر منه (١) .

وهذه الروايات المتعددة من الترج والاجتياز والرفرفة والمشامة
والخطف والحذف ، تعنى اختلاس الحركة والإسراع في أدائها وعدم
تحقيقها أو إشباعها أو إبرازها (٢) ، وهي بحسب ظاهرها تجمع على أن هذا
أداء العرب جميعهم . ولا تتعارض هذه الروايات مع ما سقناه عن سيوبه
إذا أخطنا هذه الروايات على لغة الخطاب ، أما اللغة الأدبية فهي التي كانت
تحقق الحركات الإعرابية ولا تسرع في أدائها . فأما إنشاد الأصمعي لبيت
الشعر باختلاس الحركة قلعله قد أراد أن يمثل بهلها أداءهم في لغة الخطاب .
على أنه ليس هناك ما يمنع من أن تفهم هذه الروايات المتقدمة على أنها
تصف أداء بعض العرب ، وأن هذا ليس بهجهم جميعهم .

(١) عن كتاب « فصول في فقه العربية » للدكتور رمضان عبد الصواب ، الطبعة الثانية ١٩٨٠
مكتبة الملاحى بالقاهرة . وقد أخذ هذا النص عن مخطوطة كوبريل ٧٦٥/١ ، وهو في كتاب
ربيع الأبرار لمؤرخى مختصراً ، مخطوطة دمشق رقم ٣٢٦٣ ص ٤٥ .

(٢) أوجبت الحرف : وصلته ، من الإدراج وهو : الطي واللف ، فكانت إذا وصلت
الحرف فقد طويته ولم تنشره . ولم تبرزه ، والدرج في ذلك كالإدراج . تعليق لشيخ النجار ،
على الخصائص ٥٧/١ .

أما الاجتياز فتصور مادته حول الإسراع والتخفيف . والاختلاس : الاستلاب والأخذ
في خفية ، والرفرفة : تحريك الطائر جناحيه ، وهي حركة سريعة شبه بها أداء المتكلم . والقبضة
من الضيق وهو الامتلاء ، ولذلك فسر المتحقق بأنه : الذى يتوسع في كلامه ، ويضيق به .
والشامة : مقاطعة من ثم . والإشمام : أن يشم الحرف الساكن حرفاً ، كقولك في الضمة (هذا
العمل) وتسكت ، فتجد في فيك إشماماً كلام لم يبلغ أن يكون واواً ولا تحريكاً يمتد به ، ولكن
شمة من ضمة خفيفة . ويجوز ذلك في الكسر والفتح ، ولذلك قيل إنه : روم الحرف الساكن بحركة
خفية لا يمتد بها ولا تكسر وزناً . والإشمام بهذا لا تتركه الأذن وإنما العين ، ودون الروم .
ولكن يبدو أن مراد يونس به روم الحركة بدليل أنه قابلته بالتحقيق . هنا وانظر الخصائص
٣٢٨/٢ ، وسر الصناعة ٦٤/١ ، ٦٧ - ٦٨ . والخطف : جذب الشيء وأخذه بسرعة
واستلابه واختلاسه . وحذف الشيء : قطعه من طرفه .

وقد وجدنا سيويه يحظر الإسكان في الكلام أو النثر ، ويقول :
 إن مجال ذلك هو الشعر فقط . لكن القراء رووا روايات كثيرة في
 القرآن الكريم بالإسكان ، وروى ذلك ابن جنى في كتابه المختص غير مرة
 ومن ذلك : « قال عباس (١) : سألت أبا عمرو عن « يعلمهم الكتاب » ،
 فقال : أهل الحجاز يقولون : يعلمهم ويعلمهم . مثقلة . ولغة تميم : يعلمهم
 ويعلمهم » (٢) .

وقد قرأ مسلمة بن محارب : « ويعولهن أحق » ، ساكنة التاء (٣) ،
 وقرأ الحسن ، وأبو رجاء ، وقتادة ، وسلام ، ويعقوب ، وعبد الله
 ابن يزيد . والأعمش ، والهمداني : « ويعولهم » (٤) .
 وقرأ : « ويعولك » ، بإسكان الراء ، الأشب (٥) .
 وقرأ مسلمة بن محارب : « وإذ يعلمكم » ، بإسكان اللام (٦) .
 وقرأ الحسن : « أو يحدث لم ذكراً » ، بإسكان التاء (٧) .
 وقرأ الأعرج : « ثم تبعهم » ، بإسكان العين (٨) .
 ويلاحظ أن التوكيد قد ورد في الأفعال المضارعة المتصلة بالضمائر غالباً .
 ويبدو أن نبي تميم كانوا يتفرون بالتوكيد من توالي التحركات ،
 وأن هذا الأداء يعبر عن نظام مقطعي في لهجتهم .

ولا يعني هذا أن التوكيد مقصور على هذا النوع . فقد ورد مع
 الأسماء . فالقراءة التي نسبها سيويه إلى أبي عمرو بالاختلاس وهي : « إلك
 بارلكم » ، رواها غيره عنه بالإسكان ، يقول أبو حيان : « وقرأ الجمهور
 بظهور حركة الإعراب في (بارلكم) ، وروى عن أبي عمرو بالاختلاس ،

(١) هو العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد ، كان من أصحاب أبي عمرو . توفي سنة ١٨٦ هـ .
 انظر غاية النهاية ٢/٣٥٣ .

(٢) المختص ١/١٠٩ - ١١١ .

(٣) المختص ١/١٢٢ - ١٢٣ .

(٤) المختص ١/٢٢٧ .

(٥) المختص ١/٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٦) المختص ٢/٢٧٣ .

(٧) المختص ٢/٥٩ .

(٨) المختص ٢/٢٢٦ .

روى ذلك عنه سيبويه ، وروى عنه بالإسكان (١) . ويقول ابن جنى :
« وحكى أبو زيد : « بلى ورسلنا لديهم يكتبون » ، بالإسكان (١) .
ومن القراءات السبعة أيضاً ما ذكره أبو بكر بن مجاهد ، قال : « واختلفوا
في « وأرنا مناسكتنا » ، في كسر الراء ، وإسكانها ، وإشمامها ، فقرأ
ابن كثير « وأرنا » و « رب أرني » و « أرنا اللذين أضلانا » ، ساكنة
الراء . ثم يقول : « واختلف عن أبي عمرو في ذلك ، فقال عباس بن الفضل :
سألت أبا عمرو فقرأ : « وأرنا » مدغمة ، كذا قال . وسأته عن (أرنا)
مقلقة ، فقال : لا . فقلت : « أرني » ، فقال : لا ، كل شيء في القرآن
بينهما ، ليست « أرنا » ، ولا « أرنا » (٢) . ثم ذكر أن رواية الخفاف
وأبي زيد عن أبي عمرو (وأرنا) بإسكان الراء .

ويبدو أن رواية العباس بن الفضل هي المقلقة ، فهي تتفق مع نقل
سيبويه عنه ، أعني اختلاس الحركة ، وكذلك مع ما نقل الأصبغى عنه في
الرواية التي نقلها أبو سعد الآبي ، عن أبي العيثاء . لكن هناك قراءات أخرى
بالتسكين ، لم يهجم عليها ابن مجاهد على عادته من تحطئة الرواة ، بل سلم
بهذه الروايات ، كما سلم بها ابن جنى ، ووجهها بتقل توالي الحركات مع
نقل الضمة أو الكسرة .

بيد أن أبا العباس المبرد قد حمل على هذه الروايات التي فيها التسكين ،
سواء أكانت في الشعر أم في القرآن الكريم ، وكأنه أراد أن يطرده القاعده ،
وأن يخضع النصوص لها ، فيحكى عنه أنه قال في بيت امرئ القيس :

فاليومَ أشربُ غير مستحقبٍ إثمساً من الله ولا واغِلِ
إن الرواية ليست « فاليومَ أشرب » ، بل : « فاليومَ فاشرب » ، ولذلك
رد عليه ابن جنى بقوله : « وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب
فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ، لأنه حكاه كما سمعه ،
ولا يمكن في الوزن غيره . وقول أبي العباس : إنما الرواية : فاليومَ فاشرب
فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكته عنهم ، وإذا

(١) البحر المحيط ٢١٦/١ . وانظر المنصب ١٠٩/١ .

(٢) القراءات السبعة ١٧٠ .

بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه . وكذلك إنكاره عليه أيضاً قول الشاعر :

• وقد بدا هُنك من المشرز •

فقال : إنما الرواية :

• وقد بدا ذاك من المشرز •

وَمَا أَطْيَبَ العُرْسَ لولا النفقة^(١) .

أما أبو حيان فنقل أن المبرد منع التسيكين في حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن^(٢) . وقد رد عليه أبو حيان أيضاً بأن أبا عمرو لم يقرأ إلا يائر ، وقال : « ولغة العرب توافقه على ذلك ، فإنكار المبرد لذلك منكر^(٣) » . ثم ساق تماذج من الشعر والقراءات مثل ما قلعتنا ويقول ابن عصفور عن التسيكين : « والصحيح أن ذلك جائز مباحاً ، وقياساً ، أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام ، لا يخالف في ذلك أحد منهم ، وقد قرأ القراء : « مالك لا فأننا » بالإدغام ، وخط في المصحف بنون واحدة ، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين ، فكما جاز ذهابها للإدغام ، فكذلك ينبغي ألا ينكر ذهابها للتخفيف^(٤) » ثم ساق الشواهد المسموعة المتقدمة ، دالا بذلك على جواز التسيكين ، وقال : « وكان الذي حسن عجباً هذا التخفيف في حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله ، من حيث كان غير مستقل بنفسه ، فصار التخفيف ذلك كأنه وقع في كلمة واحدة ... بخلاف ما شبه به من المتفصل فإنه لا يجوز إلا في الشعر^(٥) » . ويعنى بالمتفصل نحو : فاليوم أشرب . وقد ورد^(٥) حذف الفتحة من آخر الماضي تخفيفاً ، ومن ذلك قول الوداع

الجماني :

(١) المختص ١٠٩/١ - ١١٠ . وانظر المصالح ٧٢/١ ، ٢٤٠/٢ - ٢٤١ .

(٢) البحر ٢٠٦/١ .

(٣) الضرائر ٩٥ - ٩٦ .

(٤) الضرائر ٩٦ .

(٥) انظر في هذا الضرائر لابن عصفور ٨٧ - ٨٨ .

عَجِبَ النَّاسَ وَقَالُوا شِعْرُ وَضَّاحِ الْيَمَانِيِّ
إِنَّمَا شِعْرِي قَسْدٌ قَدْ خُلِطَ بِالْجُلْجُلَانِ (١)

وقول نهشل بن خزيم ، في إحدى الروايتين :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ غِيبُ (٢) أَمْرِي وَأَمْرُهُ
وَوَلَّتْ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صُدُورُ

وقول كعب بن زهير :

أَقُولُ : شَبِيهَاتٌ بِمَا قَالَ عَالِمًا

بِهِ ، وَمِنْ أَشْبَهَةِ أَبِيهِ فَمَا ظَلَمَ (٣)

وورد (١) أيضاً في الشعر تسكين آخر المضارع المنصوب ، يقول الراعي :

تَأْتِي قُضَاعَةٌ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا

وَابْنَا نِزَارَ فَإِنَّكُمْ بِيضَةُ الْبَلَدِ (٤)

وهي أبيات قد رويت بروايات أخرى نعتت بما عده النحاة شاذاً ،
واقده أعلم بصحة هذه الروايات ، وأخشى أن تكون من صنع بعض النحاة
على نحو ما رأينا للمبرد من روايات يرد بها تسكين ما يحكاها صبيبه .

• • •

(١) قال أبو العلاء في حيث الوليد ١٤٩ : « وبعضهم يروي : قد خلط . وهو أقل
ضرورة » والقند : عمل تصب السكر . والجلجلان : حب السمسم .

(٢) الرواية الأخرى : فبأرأى ما غيب . . .

(٣) رواية اللطيف ٩٥ : ومن يشبه .

(٤) الظر الصرائر لابن عصفور ٨٩ - ٩٠ .

(٥) في بعض الروايات : لم تعرف . وفي أخرى : أن ترخي .

مُزِيلَات الإِعْرَابِ

ليست حركة الإعراب أو البناء من القداسة بمكان . بل قد يعرض للمعرب ما يزيله عن إعرابه ، وللصبي ما يزيله عن وضعه . وهذه الأمور العارضة كثيرة . بعضها يأخذ سميت القاعدة المطردة . وبعضها الآخر يرجع لمناسبات صوتية ، أو لرعاية الوزن أو القافية . أو الفاصلة . وهذا يدلنا على قيمة علامات الإعراب من حيث ما ادعى لها من دلالة نحوية لا بد للتركيب منها . وعلى حقيقة علامات البناء من حيث ما ادعى لها من ثبوت ولزوم . ولا يملك المتأمل هذه العلامات الإعرابية إلا أن يحكم بأن التركيب بقرائته قادر على أن يحقق المعنى المراد في غيبة هذه العلامات . ولكنها علامات لا تعدو أن تكون - كما قلنا ، وكما سنذكر بعد - فواصل صوتية في غالب أمرها ، ومثلها علامات المبني من الأسماء والأفعال .

فهذه علامات التكلم والخطاب والغيبة ، والتثنية والجمع . تتصل بالأفعال والأسماء فتزيلها عن بنائها أو إعرابها ، وتحل هذه اللواحق محل علامات الإعراب والبناء في وظيفتها الأساسية وهي إيانة الأبنية .

فالفعل الماضي إذا أسند إلى ضمائر الرفع المتحركة سكن آخره وذهبت الفتحة ، فتقول : ضربت ، وضربنا ، وضربن . وإذا اتصل بضمائر الرفع الساكنة شكلت الألف والواو حركته ، فتقول : ضرباً ، وضربوا .

والفعل المضارع يسكن آخره إذا اتصل بضمير جماعة النسوة ، ولو كان منصوباً ، أو مجزوماً ، أو مرفوعاً ، فتقول : لن يضربن ، ولم يضربن ، ويضربن . وإذا اتصل بضمائر الرفع الساكنة فلإنها أيضاً تشكل حركته فتقول : يضربان ، ويضربون ، وتضربين . ومثل المضارع في هذا فعل الأمر ، تقول : اضربا ، واضربوا ، واضربي . وقد أحال النحاة

إعراب الأفعال الخمسة على النون ثبوتاً وحذفاً ، والحقيقة أن العلامة الإعرابية قد ذهبت من الأفعال الخمسة كما ذهبت من الفعل المضارع المتصل بنون النسوة ، وكما ذهبت علامة البناء من الماضي الذي أتصل بضمائر الرفع المتحركة أو الساكنة ، ذهبت العلامة الإعرابية من الأفعال الخمسة للدلالة على المثني والجمع والمخاطبة ، وما هذه النون الثابتة في نحو : يضربان ويضربون وتضربين إلا وسيلة يأخذ بها مد الألف والواو والياء غايته مع فعل الحال ، مثبتاً كان أو منفيّاً ، لأن موقع النون يكون عليه ، نحو قوله تعالى : « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي » (١) ، ونحو « إن يدعون من فونه إلا إناثاً » ، ونحو : « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون » ، ونحو : « وما تنطقون إلا ابتغاء وجه الله » . ومثل فعل الحال في هذا الفعل الموعود بوقوعه في المستقبل نحو قوله تعالى : « وأبصرهم فسوف يبصرون » ، « ستجدون آخرين يريدون أن يأمنوكم » . وما عدا هذه الأنواع فإن النون تذهب منه لانتقال النون من هذا المقطع إلى المقطع الأول أو الذي يليه إن كان الفعل أجوف ، ويمكن أن نطلق على هذا النوع بالفعل غير الواقع سواء أكان منفيّاً بلم مثلاً أو لن ، أم غير منفي نحو المنصوب بكى ، ومثله فعل الشرط والجزاء ، ويأخذ هذا الحكم فعل الأمر .

وما حدث مع الفعل تراه مع الاسم إذا ثبتته أو جمعته جمع مذكر سالماً أو أضفته إلى ياء المتكلم ، أو ألقيت عليه علامة الندبة ، فترى أن هذه اللاحقة هي التي تشكل نهاية الاسم ، وتحمل محل علاماته قبل أن تدمج معه وإحالة الإعراب على الألف أو الياء في المثني ، وعلى الواو ومد الياء في جمع المذكر السالم إحالة على علامة لم توضع لهذا ، وإنما للتعبير عن التثنية والجمع وتغير الألف إلى الياء في التثنية في لهجة واحدة وإنما يعبر عن مرحلة متأخرة في اللغة الأدبية ، بدليل أن قبائل (١) كثيرة كانت تلزم الألف في أحوال الاسم الثلاثة .. وهذا الالتزام دليل على أن ما ادعى للإعراب - من أنه لا بد منه في التفرقة بين المعاني النحوية من الفاعلية والمفعولية والإضافة -

(١) انظر الجمع للسيوطي ٤٠/١ .

لا يقوم على أساس وأن التركيب بقرائته قادر على إحداث هذه الضفرقة
وما قلناه مع المثني ينبغي أن يقال مع جمع المذكر السالم .

وليست ضمائر الرفع وحدها هي التي تذهب بالعلامات الإعرابية ،
فقد انتهت إلينا نصوص مع غيرها من الضمائر - أعني ضمائر النصب والخفض -
وقد سكن الفعل والاسم معها ، وحكى أبو عمرو بن العلاء عن نبي تميم ذلك
فقد سأل العباس بن الفضل أبا عمرو عن « يعلمهم » و « يلعنهم (١) » ،
بالسكون ، فقال : أهل الحجاز يقولون : « يعلمهم » ، « يلعنهم » ، مثقلة
ولغة نبي تميم « يعلمهم » و « يلعنهم » . ويقول ابن جنى : « أما التثنية
فلا سؤال عنه ولا فيه ، لأنه استيفاء واجب الإعراب ، لكن من حذف
فعله السؤال ، وعلته توالي الحركات مع الضمات ، فيثقل ذلك عليهم
فيخففون بإسكان حركة الإعراب . وعليه قراءة أبي عمرو : (فتوبوا
إلى يارتكم) ، فبمن رواء بسكون المجرى . وحكى أبو زيد : « بلى ورسلنا
لديهم يكتبون » (٢) . وقد أشرنا إلى ذلك من قبل .

والإتباع - وهو يقوم بإحداث المجانسة بين أصوات اللين المتجاورة
قد أثر هذا الأثر أيضاً . ومن ذلك قراءة إبراهيم بن أبي عبلة وغير واحد :
« الحمد » ، بكسر الدال . وقراءة أبي جعفر « للملائكة اجعلوا » ،
بضم الهمزة . فرأينا للإتباع في الحركة الإعرابية ما نجده في حركة البنية (٣) .
والتركيب أيضاً يزول مع الحركة الإعرابية ، كما في نحو خمسة
إذا ركبت مع عشر ، زال إعرابها فتقول : هذه خمسة عشر ، ورأيت
خمس عشر ، ومررت بخمس عشر ، ويصير الرفع والنصب والجر بمنزلة
واحدة (٤) .

والجوار كذلك تنبه له النحاة وبيّنوا أثره في الذهاب بالحركة الإعرابية
في أبواب كثيرة ، والمعروف منه الجر بالجوار ، ومثاله المشهور في هذا

(١) سبق أن ذكر ذلك في القسم الثاني من هذا الفصل .

(٢) المحتسب ١٠٩/١ . وانظر ١٢٢ ، ١٩٩ ، ٢٢٧ ، ٢٧٣ .

(٣) انظر المحتسب ٣٧/١ ، ٧٤ ، ٧٤٠ ، ٢١/٢ . والبحر المحيط ١٨/١ ، ١٥٢ .

(٤) انظر الخصائص ١٣١/١ ، ووجوه النصب لأبي بكر بن شقير ٨٦ .

مثال صاحب الكتاب : هذا جحر صب خرب ، قال سيويه : « وقد خلمهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جحر صب خرب ، ونحوه » (١) . ولكن الكوفيين جعلوا من الجوار جزم جواب الشرط لأنه مجاور لفعل الشرط . لازم له : لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه هذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم ، فكان مجزوماً على الجوار (٢) . وقد حملوا عليه جر (المشركين) في قوله تعالى : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين (٣) » . فقالوا : إن جره بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفاً على (الدين) ، وكذلك جر (أرجلكم) من قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم (٤) » بالخفض على الجوار ، وكان ينبغي أن يكون منصوباً لأنه معطوف على : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم » . ومما عد من الجر على الجوار عندهم ما تجده في النعت السببي نحو : « مررت برجل عجوز أمه » ، قالوا : « خفضت عجوزاً وليس من نعت الرجل إلا أنه لما كان من نعت الأم خفضته على القرب (٥) » .

ومما أزال الإعراب عن وجهه الذي رسمه النحاة وزن البيت وموسيقاه . فإذا تعارض الإعراب مع صحة الوزن لم يخلوا بالإعراب ، وقد نقل ابن جني في ذلك أصلاً عن المازني ، وكان أبو عثمان يقول : « إن البيت إذا تجاذبه أمران : زيغ الإعراب وقبح الزحاف ، فإن الجفافة ، الفصحاء لا يخلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب (٤) » . وقد عقب ابن جني بأنه كان القياس في بيت قيس بن زهير :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَنَمَّى بِمَا لَأَقَبْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
 أن يقول : ألم يأتك ، لأن الجزء سيصير منقوصاً (٥) . ثم يقول

(١) الكتاب ٦٧/١ .

(٢) الإتصاف .

(٣) وجوه النصب لأبي بكر بن شقير ٢٢١ .

(٤) الخصائص ٣٣/١ .

(٥) النقص : اجتماع الكف مع العصب في جزء واحد . والكف : حذف السابح الساكن ،

والعصب : إسكان الخامس المتحرك . ويدخل مفاعلتن فقط ، فيصير : مفاعلت - ساكنة

اللام - وتحول إلى : مفاعيل .

ابن جني - وهذا هو المراد هنا - : « فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً لا يزاحفه زحافاً ، فإنه لا بد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته . وذلك كقوله :

• سماء الإله فوق سبع سمائينا •

فهذا لا بد من التزام ضرورته . ويحتم حديثه بقوله : « فاعرف إذا حال ضعف الإعراب الذي لا بد من التزامه مخالفة كسر البيت ، من الزحاف الذي يرتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمتوا كسر البيت . فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب . وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب (١) .»

هذا وقد ألزمت القافية الشعراء أن يقولوا فيها ما لا يتفق مع ما قبله :
ومن ذلك بيت المعجاج :

• يذهب في غور وغوراً غائراً •

فقد نصب المعطوف لما اقتضت القافية نصبه ، وهنا قلر النحاة عاملاً هو : « ويسلكن غوراً غائراً (٢) » .

كان ما تقدم نماذج لمزيلات الإعراب ، وهي عند التحقيق ترجع إلى أمور صوتية وموسيقية ، وسنذكر لابن جني في الفصل الأخير دواعي أخرى لإزالة الإعراب ، على أنها قد وجدنا الإعراب يزول أيضاً للمعاني الطارئة على الكلمة ، متمثلة هذه المعاني في الحروف الزائدة نحو : رب ، ومن ، والباء في قولك : رب رجل عاقل ، وما حضر من رجل ، وليس زيد بحاضر . وهي عوامل غير معتد بها عند النحاة لأنها زائدة ، وقد ذهبت بالرفع والنصب ، فرأينا المبتدأ والفاعل ونحوه ليس مجروراً .
ولكن النحاة قلروا ما ذهب من الأعراب ، ونخلوا للمتعم أن الإعراب موجود ، حامية للقاعدة وطردها لها !

(١) الخصائص ٢٢٢/١ - ٢٢٥ .

(٢) الكتاب ٩٤/١ .

الفصل الثالث

صوت اللين والنحو

- ١ - أصوات اللين : الألف والواو والياء
- ٢ - صوت اللين التام بين الحركة والسكون
- ٣ - الحركة بعد الواو والياء
- ٤ - وضوح أصوات اللين

أصوات اللين الألف والواو والياء

تؤدي أصوات الألف والواو والياء والحركات القصيرة وظانف نحوية متعددة ، فهي قد تكون علامة إعراب ، وعلامة ثنية وجمع ، وتكلم وخطاب وتذكير وتأنيث . ثم إن لها أثراً كبيراً في دلالة الصيغة ونحوها على نحو ما ترى في صيغة الفعل المبني للفاعل والمفعول ، وصيغة فعل وفاعل ، ومُفَعِّل ومُفَعَّل ، وغير ذلك . ولهذا تنبه القدماء لها ؛ قال سيبويه : « فأما الأحرف الثلاثة فإنهم يكثرن في كل موضع ، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن . . . ثم ليس شيء من الزوائد يعدل أكثرهن في الكلام ، هن لكل مد ، ومنهن كل حركة ، وهن في كل جمع ، وبالياء الإضافة والتصغير . وبالألف التأنيث ؛ وكثرتهن في الكلام وتمكنهن فيه زوائد أفشى من أن يحصى ويندرك (١) . » وإذا كان للنحاة تقسيم تصريحي للحروف إلى صحيحة ومعتلة ، فإنهم أيضاً قسموها صوتياً ووصفوا نخرجها وحددوا كيفياتها . وبهنا هنا - ونحن نتحدث عن المجرى - أن نذكر مقالة الأقدمين في أصوات : الألف ، والياء ، والواو من النواحي المتقدمة ، لعظيم صلة هذه الأصوات بمقالات النحاة في الإعراب وغيره .

قسم النحاة الحروف إلى صحيحة ومعتلة ، وقالوا : إن الحروف الصحيحة هي التي من شأنها أن لا تتغير ، والمعتلة هي التي تتغير من حال إلى حال ، ويندخل بعضها على بعض ، وهي : الألف والواو والياء . وقد علل سيبويه اعتلالها بقوله : « وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت

(١) الكتاب ٤/٣١٨ .

لك من استعمالهم إياها ، وكثرة دخولها في الكلام . وأنه ليس يعرى منها
ومن الألف ، أو من بعضهن (١) . وقالوا : إنها تكون حرف مد إذا
جانستها الحركة قبلها ، كما في : قال ، ويقول ، وقيل . وتكون حرف لين
إذا سكنت إثر فتح ، كما في : قول وبيع . فإذا خرجت عن هذين الوصفين
تكون حرف علة فقط ، نحو : وعد ، ويسر ، وحول وبيع : ولما في :
لن يسمو ، ولن يقضى .

كذلك كان للفتحة تقسيم آخر للحروف إلى : صامت ، ولين تام .
ولين غير تام . وأساس هذا التقسيم هو أنه إذا خلا أداء الصوت من وجود
حاجز فهو صوت لين تام ، وهو الألف ، والياء والواو بعد الحركة المهانسة
لها . نحو : قال - يقول - قيل . وإذا قام حاجز ما فهو صوت صامت . على
أن صوت أ : أحياناً قد يضيق مخرجه ولكنه لا يفقد خاصيته الأولى من
الامتداد ، فيعول نياً غير تام ، وذلك كالواو والياء بعد السكون في :
قول وبيع .

يقول الأزهرى في التهذيب : « يقال للياء والواو والألف : الأجراف
الجوف ، وكان الخليل يسميها الحروف الضعيفة الهوائية ؛ سميت جوفاً لأنه
لا أحياز لها فنسبت إلى أحيازها كسائر الحروف التي لها أحياز ، إنما
تخرج من هواء الجوف ، فسميت مرة جوفاً ، ومرة هوائية (٢) . »
ويقول المعري : « وحروف اللين ثلاثة : الألف والواو والياء .
والألف أشدها ليناً ، لأنها لا تكون إلا ساكنة ، فأما الواو والياء فإنما
يكمل ليهما إذا كانتا ساكنتين ، وكان قبل الواو ضمة ، وقبل الياء كسرة .
فإن انفتح ما قبلهما ففيهما لين إلا أنه غير تام (٣) . »

وقد عزى ابن جنى الامتداد في صوت اللين في قول وبيع إلى أصالة
الألف في المد ، والفتحة بعض الألف ، فكأن قبل صوت الواو والياء

(١) الكتاب ٣٢٩/٤ . وانظر ٥٤٤/٣ .

(٢) التهذيب ٦٤٩/١٥ . وانظر سيويه ٤٢٦/٣ ، وسر الصناعة ٨ - ٩ ، والمصنف

١٢٤/٣ ، ١٢٧ .

(٣) رسالة الإغريض ٧٤ .

ألفاً ؛ فالفتحة - وإن كانت غير مجانسة لصوت الواو والياء - لها من الامتداد ما يمكن أن يتجانس مع هذين الصوتين . ومن هنا أمكن الإحساس بلين هذا الصوت وامتداده (١) .

أما إذا تحركت الواو والياء كما في : عوض وبيع ، وسور وغير ، ووعد ويسر ، فقد وجدنا النحاة يحكمون عليهما بأنهما غير لين (٢) . وهو حكم فيما يبدو تصريحي ، لكن المحدثين من علماء الصوتيات يعلنون صوت اللين غير التام نحو قول وبيع ، والواو والياء المتحركين *Semi-Voyelles* أو : بين الصامت وصوت اللين (٣) ، لأنه لم يحل تماماً من الامتداد ، وفيه بعض صفات الحرف الصامت من الخفيف .

• • •

(١) انظر المصانع ١٢٧/٣ .

(٢) الكتاب لسيويه ١٩٣/٤ ، ١٩٧ .

(٣) انظر : دروس في علم أصوات العربية ، لجان كاتنينو ١٣٧ . وتقبلتقون عليه نصف حركة . ولكن هذه العبارة قد تشع بأنه أقل من الحركة المبهودة في الاستعمال العربي . وهذا غير مراه .

صوت اللين التام بين الحركة والسكون

للنحاة حديث عن الحركة وعلاقتها بصوت اللين قد يبدو متناقضاً في ظاهره ، فعلى حين تراهم ينصون على أن الحركات أبعاض حروف المد ، وأن حروف المد حركات طويلة ، تراهم أيضاً يتصورون حروف المد سكوناً على الحركة .

ولعل أصرح النصوص على تصور حروف المد حركات طويلة ما قاله ابن جنى وهو يتحدث عن قلب الواو والياء في ميزان وموقن ، وقام وباع ، قال : « فقد ثبت مما وصفناه من حال هذه الأحرف أنها توابع للحركات ومتشعبة عنها ، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها ، وأن الألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة (١) » . وهذا النص يفيد أن صوت المد يعنى الحركة والمد .

ولسيبويه من النصوص ما يدل على أنه رآها حركة ، فهو يقول مثلاً : « وإنما الحركات من الألف والياء والواو (٢) » . وقدكرر هذا غير مرة (٣) . وقد يقرب في تصوره لحقيقتها وأنها حركة طويلة ، وذلك في قوله : « وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين ، وقبل الأول حرف مد ، فإن الإدغام حسن ، لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام ؛ ألا تراهم في غير الانفصال قالوا : راد ، وتمؤد الثوب ، وذلك قولك : إن المال لك ، وهم يظلموني . . . ثم يقول : « ومما يدل أن حرف المد بمنزلة متحرك

(١) سر الصناعة ١/٢٦ - ٢٧ . وانظر النصف ١/٢٤٣ .

(٢) الكتاب ٤/١٠١ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٥٤٤ .

أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف إذا حذف
الآخر إلا حرف مد رلين ، كأنه يعوض ذلك ، لأنه حرف ممتول (١) .
يشير سيوييه إلى الحذف في نحو قول العجاج :

• قواطئنا مكة من ورق الحمى •

فالشاعر أراد : الحمام - فحذف الميم (٢) .

في مقابل هذا التصور لهذه الحروف : الألف والواو والياء ، نجد النحاة
يتصورونها مدأ ساكناً ، فسيوييه وهو يتحدث عن إضافة المنقوص إلى
ياء المتكلم بقول : « اعلم أن الياء لا تغير الألف ، وتحركها بالفتحة لتلا
يلتقي ساكنان ، وذلك قولك : بشرى وهدى (٣) » . وترى سيوييه في
موطن آخر يقول عن هذه الحروف : إنها سواكن وحركة ما قبلها منها (٤) .
وهو كلام يادى التناقض ؛ إذ كيف تكون الحركة جزءاً من الساكن !
وهذا التصور واضح كثيراً في كلام المازني وابن جني في غير موضع من
كتب أبي الفتح (٥) ، وقد مر مثله في نص المعري .

فما الذي دعا النحاة إلى تصور هذه الحروف : الألف ، والواو ،
والياء في : قال ، ويقول ، وقيل - مدات ساكنة بعد الحركة ؟

يبدو أن ذلك راجع إلى طبيعة في أبنية اللغة العربية ، حيث إن الحركة
لا تكون متلوة بحركة ، فليس عندنا في العربية ما يدعى الحركة المزوجة ،
وكما أن لا يلتقي ساكنان في العربية فكذلك لا يلتقي حركتان . ومن كلام
ابن جني في ذلك : « لا يكون الحرف متحركاً بحركتين في وقت واحد (٦) »
وقوله أيضاً : « ومعلوم أن الحركات لا تحمل - لضعفها - الحركات (٧) » .

(١) الكتاب ٤/٤٣٧ - ٤٣٨ .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٦ .

(٣) الكتاب ٣/٤١٣ .

(٤) الكتاب ٤/٢٩٠ .

(٥) انظر النصف ١/٢٢٩ ، ٣٢٢ ، ٧/٢٨٨ . وصر الصناعة ١/٣٠ - ٣١ .

والخصائص ١/٨٩ ، ٢/١٤١ ، ٣/١٢٤ - ١٢٥ .

(٦) النصف ١/٣٤٣ ، وانظر أيضاً ١/١٩٩ ، ١/٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٧) الخصائص ٢/٢٩٤ ، وانظر أيضاً ١/٩١ .

ولما كانت الحركات أبعاض حروف المد فإن حروف المد هذه المثابة لا تكون متلوة بمثلها مدأً مجانساً ، ولا مخالفاً ، لا حركة قصيرة ولا طويلة . وروى ابن جنى عن أبي إسحاق الزجاج وقد رأى رجلاً يمد الألف في نحو « هذا » ، فقال له : « لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة » . ولما كانت هذه المدات لا تقبل الحركة - لما قدمنا - فقد وصفت بأنها ساكنة ؛ إذ الحرف الذي لا يقبل الحركة يكون ساكناً ؛ وهذا معنى قول الخليل ، فقد وصف هذه الحروف بأنها حروف « مية لا تدخلها الحركة على حال (١) » وهذا ما دفع النحاة من بعد إلى تصور هاء مدأً ساكناً . وكان لرسم الحروف في العربية والحركات دخل في تصور الحركات مستقلة عن المد بعدها ، فقد تصوروا الفتحة مستقلة عن الألف في نحو : قال ، والضمة مستقلة عن الواو في نحو : يقول ، والكسرة مستقلة عن الياء في نحو : قيل . وقد عرفت أنها في الحقيقة ليست مدأً ساكناً يتبع الحركة ، وإنما هي الحركة الطويلة التي أعطاها الرسم العربي صورتين ، حركة وحرفاً ، فحكوا على الحرف بالسكون لأنه تال لحركة ولا تقع بعده حركة ، ولو كان الحروف المد رسم واحد أو صورة واحدة تمثل الحركة الطويلة ، لخلا الفكر اللغوي في العربية من تصور هاء ساكنة إثر حركة .

ويبدو أيضاً أنه كان للميزان الصرفي دخل في تصورهم استقلال المد ، فهي في بعض الأبنية تمثل مقابلاً مستقلاً عن الحركة قبله ، فالنحاة في تحليلهم لنحو « موقن » مثلاً يقولون : إن أصله « ميقتن » ، فالميم كانت مضمومة ، وكان بعدها ياء تمثل أحد أصول المادة ، وهذه الياء ساكنة . فلما انقلبت واواً لأجل الضمة وتحولت هذه الواو إلى صوت مجانس للحركة قبلها - بقي إحساسهم بهذا الأصل ، وأصبحوا يرون هذا الصوت يمثل شيتين : الضمة والمد ، وهذا المد كان ساكناً . فهذا فيما يبدو كان مرجحاً لتصور المد مستقلاً عن الحركة قبله ، وقد انسحب هذا التصور على المد الزائد في نحو عجز ، وعجيب ، وكتاب ، كما انسحب على صوت المد

(١) الكتاب ٢٥٦/٤

المقابل بحركة في نحو : قال ، ويقون ، ونحو ذلك .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذا المد مقابل عروضياً بالسكون ، وأنه يحقق إقامة الوزن مثل الحرف الساكن . وأن الحركة قبله مقابلة بحركة - وجدنا غير سبب لتقسيم هذه الحركة الطويلة إلى هذين الشبطين في النحو : الحركة وصوت المد الساكن .

مما سبق يتبين أن صوت اللين التام هو في حقيقته حركة طويلة ، وأن تفرقة النحاة بين مد الألف وبين مد الواو والياء حين قالوا : إن الألف يتعذر إظهار الحركات عليها . وأن الواو والياء لا يتعذر بل يمكن ولكن مع ثقل . تفرقة لا تقوم على أساس . فالحقيقة أن حروف المد الثلاثة - كما قدمنا - لا تقبل الحركة بحال ، وأنه إذا ظهرت الحركة في نحو : لن يدعو ، وسمعت الداعي ، فالواو والياء حين ظهرت الحركة ليسا صوتي مد ، وإنما هما بين الصامت والحركة ، كما قدمنا .

ويتبين أن نذبه أيضاً إلى أمر متصل بالجزم ، فالنحاة أيضاً يقولون في نحو : لم يسمع ، ولم يدع ، ولم يرم : إن الأفعال مجزومة بحذف حرف العلة . والحقيقة أن حرف المد لم يحذف ، وإنما عرض له الأجزاء أو التقصير . والذي يمكن قوله هو أن الذي حذف هي هذه الاستطالة التي تجعل الحركة القصيرة حركة طويلة . وقد نفهم هذا من كلام سيبويه ، قال : « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع : فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك : لم يرم ، ولم يغر ، ولم يخش . وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى (١) » . فقد جعل سيبويه المخلوف هو المد التالي للحركة : ومن أصرح ما رأيت من نصوص القدماء في هذا قول أبي بكر بن شقير وهو يتحدث عن علامات الجزم ، قال : « وعلامة الجزم : الوقف ، والضم ، والفتحة ، والكسرة ، فالوقف : لم تخرج ، والكسرة : لم يبن ، والفتحة : لم يخش . والضم : لم يغر ولم يهج (٢) » وهو إدراك واضح فيه أن الجزم لم يذهب بصوت اللين ، وإنما ببعضه .

(١) الكتاب ١/ ٢٣ .

(٢) رجوع النصب ٢٥٤ - ٢٥٥ .

الحركة بعد الواو والياء

عرفنا فيما تقدم أن الواو والياء إذا تحركتا فقد خرجتا عن أن توصف بالمد أو اللين ، وأن المحدثين من علماء الصوتيات يطلقون عليهما Semi Voyelles ، أي إنهما جمعتا بين صوت الصامت من الخفيف ، وصوت اللين من الامتداد .

الواو والياء إذا كانتا حرف إعراب فلهما حال بعد الساكن غيره بعد المتحرك ، إذا وقعتا بعد الساكن قبلتا الحركات كلها ، نحو : ظبي ودلو ، أما إذا وليا المتحرك فلا بد أن تكون الحركة مجانسة - وهنا نجد حرف المد أو الحركة الطويلة - نحو : يقضى ويدعو ، والقاضى والداعى ، ونجد صوت اللين غير التام ، ولا يعقبهما من الحركات حينئذ إلا الفتحة ، فلا يلي الياء كسرة إعرابية ولا ضمة ، وكذلك الواو .

أما إذا وقعتا بدءاً أو وسطاً فقد يتحملان هاتين الحركتين بالإضافة إلى الفتحة ، قالوا : أعين وأنيب ، جمى عين وقاب ، وقالوا : يسار ، ليد اليسرى ، ويقاظ جمع يقظان ، وفي جمع يعر - وهو الجدى - : يعره . وإن كان ذلك في أول الكلمة قليلاً (١) . أما إن كان في الوسط فهو مطرد ، نحو : مغيل ، وأسير به ، وأبيع به ، وأبين به ، يقول ابن جنى : « وهذا مطرد في بابيه ، لأن وسط الكلمة مما تجتمع فيه الواوان ، فاجتماع باء وكسرة أولى (١) » .

وقد ورد مثل هذا مع الواو ، قالوا : وريد وأدور ، وقالوا : كروع

(١) النصف ١/١١٧ .

وحوى . لكن النحاة يقولون : إن الضمة تستقل في الياء كما تستقل في الواو ، وإن كانت في الواو أثقل (١) .

لكن هذه الصور لم ترد - كما عرفنا - إذا كانت الواو والياء حرفي إعراب ، فلم يبق معهما من الحركة إلا الفتححة . ومع ذلك وردتا في بعض الروايات وقد تخلصتا من الفتح ، وذلك في القرآن والشعر ، وفي الأسماء والأفعال :

قرأ الأعمش : (فَنَسِيَ ولم) . لا ينصب الياء (٢) .

وقال جرير :

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارَضُوا مَا رَضِيَ لَكُمْ

مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفٌ (٣)

ورواية الديوان : . . . فارضوا ما قضى لكم .

وقال الآخر :

لَيْتَ شِعْرِي إِذَا الْقِيَامَةُ قَامَتْ

وَدُعِيَ بِالْحِسَابِ أَيْنَ الْمَصِيرُ

وقرأ الحسن : (إلا أن يعفون أو يعفو الذي) ساكنة الواو (٤) .

وقرأ طلحة بن سليمان : (فأورئى سواة أشئ) (٥) .

وقال الأنطلي :

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلَهُوْ بِبَعْضِ حَدِيثِهَا

رَفَعْنَ وَأَنْزَلْنَ الْقَطِينِ الْمَوْلِدَا

(١) انظر الكتاب ٥٩١/٣ - ٩١١ - ٦٠٠ / ٤ ، والمنصف ١٦/١ .

٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ / ٢ .

(٢) المنصف ٦٠/٢ .

(٣) الضرائر لابن مسعود ٨٨ .

(٤) المنصف ٢٥/١ .

(٥) المنصف ٢٠٩/١ .

وقال عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةِ
أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمِّ وَلَا أَبُ

وقال الآخر :

وَأَنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كُمِيَ الْجَوَارِي
فَتَنَّبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عِجَافِي

وقرأ جعفر بن محمد : « من أوسط ما تطعمون أهاليكم (1) »
وقال طرفة :

إِنَّ الْقَوَافِي يَتَلَجَّنَ مَسْوَالِجَا
تَضَايِقُ عَنْهَا أَنْ تُوَلَّجَهَا الْإِبْرُ

وقال الأعشى :

فَتَى لَوْ يُنَادِي الشَّمْسُ أَلْقَتْ قِنَاعَهَا
أَوْ الْقَمَرُ السَّارِي لَأَلْقَى الْمَقَالِدَا

وقال النابغة :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَامِيهِ وَكَبْدَهُ
ضَرَبَ الْوَلِيدَةَ بِالْمِسْحَاةِ فِي الثَّادِ

وقال رؤبة :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرْقُ
أَيْدِي جَوَارِي يَتَعَاطِينَ الْوَرِقُ

وقد ذكر ابن جنى أن سكون الياء أكثر من سكون الواو ، ونقل
عن المبرد أن إسكان الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات ، حتى إنه
لوجاء به جازي في النثر لكان قياساً (1) . وعلى الرغم من اعتماد ابن عصفور في كتابه

(1) النظر المختب ١/١٣٥ : ٦٠/٢ .

الضرائر على ابن جني وجدناه يقول في قراءة الحسن : « وخرّوا ما بقي »
من الربا : « إن ذلك شاذ يحفظ ولا يقاس عليه (١) » . وإن كان قد ردد
غير مرة بأن ذلك إن ورد في الشعر فهو من الضرائر الحسنة (٢) .
ونحسب أن طيباً (٣) قد سلكت في التسكين أو مد الحركة طريقاً أبعد .
حين مالت إلى تحويل « فَعِلَ » من الناقص إلى فَعَلَ . وعلى هذه اللفظة ورد
قول زيد الخليل :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَاتُمْ تَبِعْتُونَهُ
عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَارُضَا

وقول طفيل الغنوي :

• إِنَّ الْعَوَى إِذَا نُهِيَ لَمْ يُعْتَبِ •

فترام قد تجنبوا مد الياء إلى مد الألف ، طلباً لغاية التخفيف . وقد
أورد السبيلي نماذج لمثل هذا التحويل . وقال : « العرب تقلب الكسرة
قبل الياء فتحة ، فتقلب الياء ألفاً ، قالوا : يا غلاماً ، وفي جارية : جارية ،
وفي ناصية : ناصاة . وقالوا في عَمَى : عَمَى ، وفي فنى : فنى . وأنشد
لزهير :

• فَنَى الدُّحْلَانُ مِنْهُ وَالْإِضَاءُ (٤) •

ونحسب أن هذه الصورة من التخفيف قد كانت شائعة في لغة الخطاب
على نحو ما مالت العاميات الآن إلى التخلص من صوت اللين المتحرك إلى
صوت اللين التام .

وتساءل الآن : لماذا تحملت الواو والياء صنوف الحركة بدءاً ووسطاً
وتخلصت من الضم والكسر وهما حرفا إعراب ، ومن الفتح في بعض
اللهجات ، وفي الشعر ؟

(١) الضرائر ٨٩ .

(٢) انظر الضرائر ٨٩ ، ٩٢ .

(٣) انظر الكتاب ١٨٧/٤ - ١٨٨ .

(٤) انظر أمالي السبيل ٥٥ .

يبدو أن ذلك راجع أولاً إلى قيمة الحركة في البناء ، فمن تعلم أن الصيغة تتشكل بالحركة ، فلم يكن بد من الاحتفاظ بها كما في صيغة التعجب وأفضل التفضيل ، والمبنى للمجهول ، والجمع ، والصفة المشبهة ، أما حركة الإعراب فهي كما قلنا لا تدخل لها في دلالة البناء ، ومن هنا مال العرب إلى اختلاسها وعدم تحقيقها عند الأداء . وقد تأملت أداء الأذان في المملكة العربية السعودية فوجدتهم يخلسون حركة آخر الكلم فيه ، وأحسب أن ذلك سبب الأداء العربي الأول . أقول : إن اختلاس الحركة كان وراء تطور صوت اللين المتحرك إلى صوت اللين التام ، ماراً بالتسكين ، ثم يزدماج هذا الصوت الساكن في الحركة قبله . وهو تخرج حدث مثله في بعض الأبنية في نحو : قال ونخاف ، ويقول ونخاف ، وقول وقيل . فالذي أتصوره أن الحركة لم تمكن في حروف اللين تمكناً مع الحروف الصامتة ، وأن كثرة الاستعمال مالت بالناطقين بصوت اللين المتحرك إلى صوت المد . وقد لمس ابن جنى هذا في قوله : « وإنما قلت الحركات في حروف اللين لمصارعة هذه الحروف للحركات ، ففكرهوا اجتماع المتشابهات ، ولذلك قلبوا نحو : باب ودار ، إلى حرف توأمن منه الحركة أصلاً ، وهو الألف (١) » وما قاله ابن جنى عن الألف يبين أن يقال من ياء المد وواو . فكلاهما حرف لا يقبل الحركة ، فذهب الحركة من الواو والياء والاتجاه نحو صوت المد إنما هو لتخفيف الأداء بتوحيد الحركة ، ولتحقيق الوضع في السمع ، ذلك أن صوت المد أبلغ في السمع من الحركة المزدوجة . أو من صوت اللين المتحرك .

(١) النصف ١/٣٤٣ . وانظر المختصص ٢/٢٩٣ - ٢٩٤ .

وضوح أصوات اللين

وازن سيويه بين الألف والواو والياء من حيث الوضوح ، وكان يرى أن الألف صوت خفي . وأن الياء أبين منها ، والواو أبين من الياء ، وذلك وذلك عند حديثه على الوقف على المقصور نحو : أفعى ، فقد قال : إن بعض العرب تبدل مكان الألف حرفاً أبين منه لأنه خفي ، ويعنى به الياء فيقولون في أفعى : أفعى ، وفي حبل : حبل . ثم قال : ورزعموا أن بعض طيء يقول : أفعو . لأنها أبين من الياء (١) واستدل على خفتها أيضاً بأنهم يتبعونها هاء في الوقف لبيانها ، وذلك مع بعض الكلم . قال : « وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف ، لأن الألف خفية فأرادوا البيان ، وذلك قولهم : هؤلاء وههنا » (٢) . ويقول : « واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكناً سوى هذا الحرف المملود لأنه خفي ، فأرادوا البيان (٣) » .

على أن سيويه قد جمع الياء والواو مع الألف في هذا الحكم ، وذلك في الوقف على المنلوب ، قال : « وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف التي في النداء ، والألف والواو والياء في الندبة ، لأنه موضع تصويت وتبيين ، فأرادوا أن يمدوا ، فألزموها الهاء في الوقف لذلك وتركوها في الوصل لأنه يستغنى عنها كما يستغنى عنها في المتحرك في الوصل ، لأنه يجيء ما يقوم مقامها ، وذلك قولك : يا غلاماه ، ووازيداه وواغلامهوه وواذهب غلاميه (٣) » .

(١) الكتاب ١٨١/٤ .

(٢) الكتاب ١٦٥/٤ .

(٣) الكتاب ١٦٥/٤ - ١٦٦ ، وانظر الخصائص ٣١٨/٢ - ٣١٩ .

هنا هو ترتيب سيويه لهذه الأصوات من حيث الوضوح ، الألف
أخفاها ، والواو أبيتها . والياء وسط بينهما . وإذا كنا قد أحسنا بتناقض
التحاة حين تصوروا أصوات اللين مشبعة عن الحركات . ثم تصوروها
أيضاً مداً ساكناً تالياً للحركة . فهنا أيضاً قد نشعر بهذا التناقض . ذلك أن
هذه الأصوات : الألف والياء . والواو من حروف الجهر ،
ومن المعروف أن أصوات الجهر أوضح من الأصوات المهموسة . وأن
أصوات اللين أوضح الأصوات المجهورة (١) ، ثم إن صوت الألف يمثل
القمة بين أصوات اللين من حيث الوضوح ، فكيف تصور سيويه خفاء
الألف ؟ وعلى أي أساس تصور الياء والواو أبيت منها ؟

يبدو أن ذلك راجع إلى تصور الألف ساكنة لا تقبل الحركة دائماً ،
وهو ما تحدثنا عنه من قبل ، ومن هنا وصفها سيويه أيضاً بالضعف والخفة ،
ولما كانت الياء والواو في بعض صورهما - وذلك إذا كانتا لينا غير تام -
تقبلان الحركة . فقد عدتهما أقوى من الألف وأثقل .

ولقد كان ينبغي - قياساً على هذا - أن يشرك ياء المد وواو مع الألف
في صفة الخفاء ، فهما أيضاً لا يقبلان الحركة بحال . ولكن لما كانا
يحتاجان إلى علاج باللسان والشفة فقد قربنا فكانا أبيت من الألف ، يقول
سيويه : « وإنما خفت الألف هذه الخفة لأنه ليس منها علاج على اللسان
والشفة ، ولا تحرك أبداً ، فلأنما هي بمنزلة النفس ، فمن ثم لم تثقل ثقل الواو
عليهم ولا الياء » (٢) .

لقد ارتبط البيان في الأصوات عند القدماء بالأصوات ذوات الجهد
العضلي عند الأداء . يقول سيويه وهو يذكر لغة تميم وبعض أسد اللين
يفصلون بين الذكر والمؤنث بالشين ، فيقولون في « إتك ذاهبة » : إنش
ذاهبة ، قال : « وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف ، لأنها ساكنة في
الوقف ، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث ، وأرادوا التحقيق

(١) هذا هو ترتيب عفتز للأصوات القوية ، وانظر « من التزمين في نطق العربية الفصحى
في مصر المعاصرة » للدكتور عبد العزيز أحمد علام ، رسالة في مكتبة كلية اللغة العربية جامعة
الأزهر بالقاهرة : ٢١ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٥ - ٣٣٦ . وانظر الخصائص ١/ ٦٨ - ٦٩ . هذا وانظر
الخصائص أيضاً ٢/ ٣١٨ ، وإعراب القرآن المنسوب لمرجاج ٨٣٨ وما بعدها .

والتوكيد في الفصل . لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة» (١) . ومن هنا كانت الأصوات من حيث البيان يمكن ترتيبها عندهم على النحو التالي : الأصوات الشديدة نحو الباء والتاء ثم الأصوات الرخوة نحو السين والزاي ، ثم الأصوات المتوسطة وهي : اللام والراء والنون والميم . وأخيراً أصوات المد ، ويبلغ الخفاء في الألف مداه لأنها لا تحتاج إلى هذا الجهد العضلي .

على أن الترتيب في البيان لا يرجع إلى شدة الصوت ورخاوته ، وإنما إلى جهارته وحمسه . وأدنى الأصوات بياناً هي الأصوات المهمومة ، وأعلاها بياناً هي الأصوات المجهورة . وأعلى هذه بياناً أصوات اللين : الألف والواو والياء . والألف أبيتها . ودون أصوات اللين من حيث البيان : اللام والراء والميم والنون .

ولقد كان من أسباب وصفهم للألف بالخفاء دون الواو والياء، أنها قد تقع موقع الفتحة . فقد رأها النحاة تقع قبل تاء التانيث في نحو : حصاة وقطاة ، فأشبهت الفتحة في نحو : حزة وطلحة . ولذلك قال ابن جني « أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي . وهذا يدل على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها ، لأنها قد خصت بمساواة الحركة دونها» (٢) . وهو قياس نظري مجرد ، فلما كانوا يرون الحركة صوتاً خفياً (٣) فإن الألف تكون مثلها . فهل الحركة صوت ضعيف أو خفي ؟ إن الفتحة لا تفرق عن صوت الألف من حيث درجة الوضوح ولكن من حيث الكم الزمني فقط .

ولقد وجدنا سيويوه من قبل يتحدث عن أثر الهاء بعد هذه الأحرف في بيانها وقوله : « وقد يلحسون في الوقف هذه الهاء الألف التي في النداء . والألف والواو والياء في الندبة ، لأنه موضع تصويت وتبيين ، فأرادوا أن يمدوا » . ويفهم من قوله إن المد يزيد في وضوح هذه الأصوات ، وكذلك قال ابن جني : « لما طالت وتمادت ذهب ضعفها ووقد خفاؤها» (٤) .

(١) الكتاب ١٩٩/٤ .

(٢) الخصائص ٣٠٨/٢ . وانظر إعراب القرآن المنسوب لرجاج ٨٣٨/٢ وما بعدها .

(٣) انظر نتائج الفكر للجميل ٨٤ .

(٤) الخصائص ٤٩٤/٢ .

والحقيقة كما قلنا أنه لا فرق بين صوت الفتحة والألف من حيث وجهة
الوضوح ، كما أنه لا فرق بين الحركات عموماً وأصوات المد المتصلة بها .
ولو وضوح هذه الأصوات لا تكاد تخلو منها حروف المعاني : سواء
أكان اللين تماماً أم غير تام ، وذلك نحو : آ ، يا ، أو ، ألا ، إلا ، إلا
إلى . إي ، إذما ، إذا ، بلى ، في ، كى ، كذا ، كلا ، كلتا ، لا ، لو ،
لولا ، لوما ، لما ، سوف ، سوى ، ما ، مهما ، متى ، وا ، ها .

فهذا الامتداد الذى تعطيه أصواتها يعين على أداء معانيها ، وأن يتمثل
المخاطب هذه المعاني ، ويلاحظ أن صوت الألف هو الغالب عليها .
أما بقية حروف المعاني التى خلقت من أصوات اللين فإتلك تراها وقد اشتملت
على أصوات هى أشبه بأصوات اللين ، وهى : اللام ، والميم ، والنون ،
التى تعد أوضح الأصوات الساكنة ؛ يقول د . إبراهيم أنيس : « ومن النتائج
التى حققها المحدثون أن اللام والميم والنون أكثر الأصوات الساكنة وضوحاً ،
وأقربها إلى طبيعة أصوات اللين ، ولذا يميل بعضهم إلى تسميتها : أشياء
أصوات اللين » ، وذلك أن فيها من صفات أصوات اللين أنه لا يكاد يسمع
لها أى نوع من الخفيف (١) ، وأنها أكثر وضوحاً فى السمع (١) . وحروف
المعاني التى تتكون منها هى : أجل ، إذن ، إن ، أن ، إن ، أم ، أل ،
بجل ، بل ، ثم ، ثم ، جمل ، رب ، عن ، لعل ، لن ، لكن ، لكن
من ، مع ، منذ ، مذ ، نعم ، هل .

ثم لا نجد بعد ذلك إلا الباء وهى مجهورة ، والسين - وإن كانت
مهموسة - إلا أنها تتصل بحرف المضارعة ، واعتقاداً أنها تأخذ حظاً من
النبر ، وهذا يحقق لها مزيداً من الوضوح .

ولقد تنبه ابن جنى إلى خلة الفتحة على الحروف الأحادية ، قال :
« جميع ما جاء من الكلم من حرف واحد عامته على الفتح إلا الأقل ، وذلك
نحو همزة الاستفهام وواو العطف وفائه ، ولام الابتداء وكاف التشبيه
وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كباء الإضافة ولامها ولام الأمر .. ولا نجد
من الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضموماً هرباً من ثقل الضمة (٢) » .

(١) الأصوات اللينة ٢٨ .

(٢) المسائى ٧٢/١ .

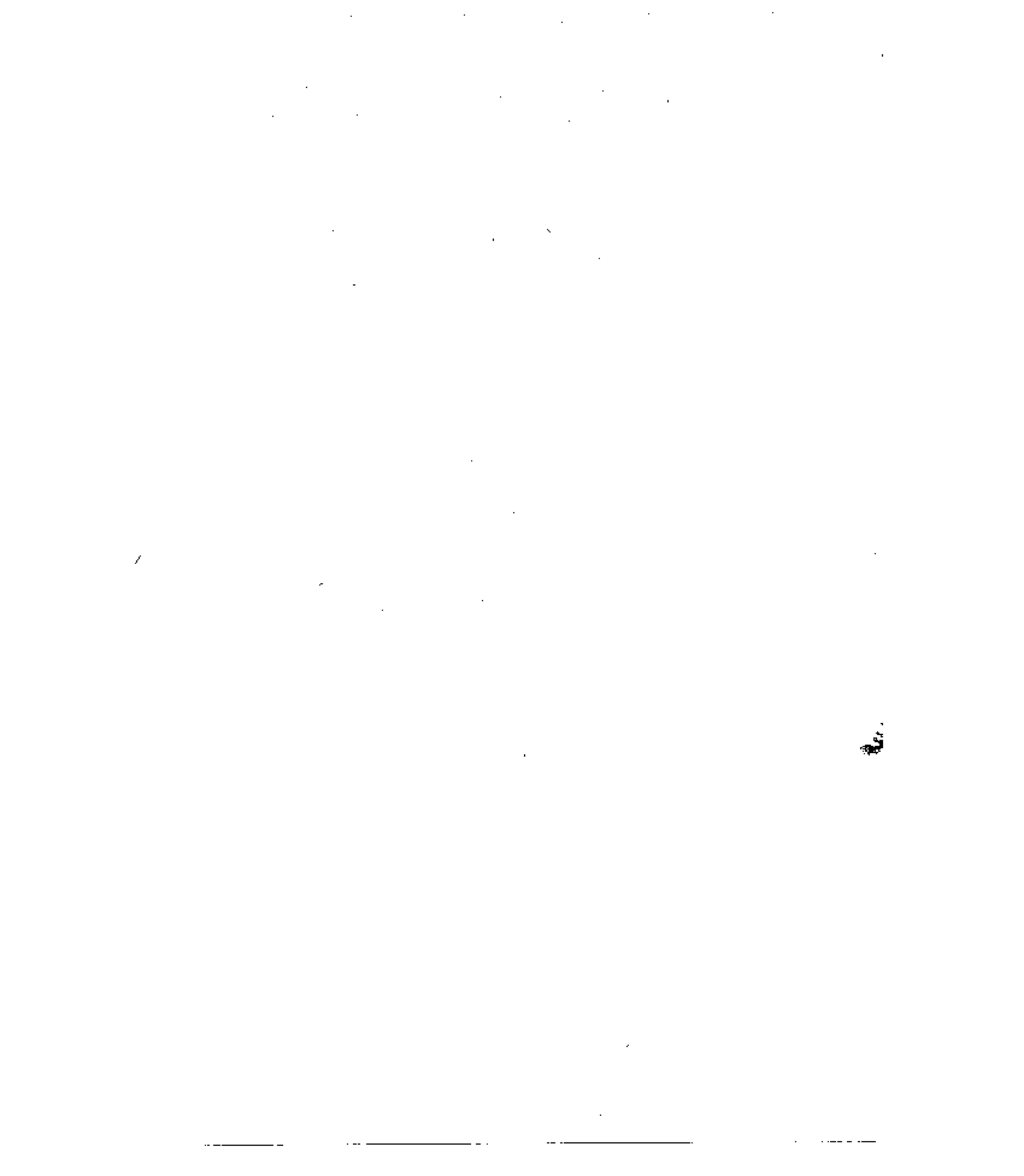
فإذا أضفنا هذا إلى ما سبق أن ذكرناه من غلبة الألف - الفتحة الطويلة - على حروف المعاني المكونة من أكثر من حرف ، أدركنا خاصة في مجاري هذه الحروف ، وهو اشتغالها على آيين الأصوات .

ومن المعروف أن المنصوبات من الأسماء أكثر من المرفوعات . حتى كان للكوفيين أو للبصريين مصطلح في النحو هو الخروج (١) ، يعنون به ما يخرج عن طرفي الإستاذ ، ويعادل هذا المصطلح مصطلح الفضلة . وقد وجد النحاة أن كل ما جاء بعد الفاعل وتابعه مفعولاً كان أوشبهاً به ، نحو الحال ، يكون منصوباً .

هذا وإن دراسة أبنية الأفعال والأسماء لتدلنا على غلبة الأبنية ذوات الفتح على غيرها ، فمثلاً بناء فعل من الأفعال أكثر الأبنية في العربية من فعل وفعل . ولاحظ أبنية مزيد الأفعال تجد أنك لا تخرج من الفتح إلا إلى السكون نحو : أكرم ، وقلم ، وسابق (٢) ، وانطلق (٣) ، واستلم ، وتعلم (٤) وتقدم ، واستغفر ، واعشوشب ، واحار . وتخرج ، واحرنجم ، واطمان ، فترى الفتح خاصة هذه الأفعال المزيدة ، وأن الكسر أو الضم لا يدخل على أبنية الفعل إلا للدلالة على معان تبه عليها علماء التصريف ، كأن تبنى الفعل للمفعول ، أو تصوغ منه مضارعاً أو أمراً ، كما ترى أن آخر الماضي مفتوح . فإذا انتقلت إلى أبنية الأسماء الثلاثية المجردة ، تجد أن الأبنية ذوات الفتح أكثر من غيرها ، وأنه إذا خلا من الفتح بناء فهو إما نادر أو مهمل .

وإن دراسة الأبنية صوتياً لمن الأهمية بمكان ، وسوف نقفنا على قيمة صوت اللين فيها ، وأثره في تشكيل البناء ودلالته . ولقد حفل قسم كبير من الأفعال والأسماء بصوت اللين في آخره ، تمثل في الأفعال الناقصة ، والأسماء المقصورة والمنقوصة ، والأسماء المولودة أيضاً نحو حسناء وصحراء ، ومن يتأمل الامتداد في آخر هذه الأنواع يتبين له أنه مصدر من مصادر البيان في أداء العربية الفصيحة .

- (١) انظر ما كتبه عن هذا المصطلح في مقدمة معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن ابن كيسان ٢٧ - ٢٩ . ويبدو أنه مصطلح كوفي لا بصرى ، وقد وقع لي في كلام الكسائي ، وراجع تحقيق الجزء الثالث من التذيل والتكيل شرح التسهيل لأبي حيان ، تحقيق د . حماد جزة البصري ، وهو رسالة منسوخة في كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١/ ١٠٠ .
- (٢) لاحظ أن فاعل وتفاعل ليس فيهما إلا الفتح إما حركة قصيرة أو طويلة .
- (٣) همزة الوصل وسيلة صوتية لتعلق الساكن ، وهي في الوصل ساقطة ولذلك كانت كسرتها غير سرعية حين حكنا على أبنية المزيد من الأفعال بأنها بين السكون والفتح .



الفصلُ الرَّابِعُ

الإعرابُ والأداء



الإعراب والآداء

ذكرنا أن العلامات الإعرابية تمثل وظيفة أساسية هي صيانة الأبيئة داخل التركيب ؛ وذلك أنها فواصل صوتية تحول دون تآكل هذه الأبيئة . ومن هنا اتسم هذا الأداء بالإعراب أو الإبانة أو الفصاحة ، وتلك مرادفات للدلول واحد لغوياً . وقلنا أيضاً : إن الإعراب هنا الفهم يتسع ليشمل الإعراب بما اصطلح عليه النحاة ؛ ويشمل أيضاً مقابله عندهم وهو البناء لأن الأوضاع التي عليها المبنيات هي أيضاً فواصل صوتية غاية الأمر أنها ملتزمة في غالب أمرها غير متغيرة كأوضاع المعربات . وبهذا هنا أن نتحدث عن قيمة العلامات الإعرابية - كما اصطلح النحاة على الإعراب - في دلالة التركيب .

إذا وازنا بين علامات الفعل المعرب ، وعلامات الاسم المعرب ، رأينا أهم هذه العلامات هي العلامات اللاحقة للاسم دون الفعل ، فالفعل لا تعطينا علاماته دلالة نحوية في التركيب زائدة على دلالاته . وإذا كانا المضارع تختلف علاماته رفعاً ونصباً وجزماً ، فإن هذه العلامات لا تزيد على كونه دالا على الحدث والزمان ، والأدوات السابقة عليه إما محددة لزمانه ، أو نافية لحدثه ، على نحو ما تصنع مع الفعل الماضي ، وللنقل المضارع بعد ذلك موقع في الجملة لا يتجاوزه هو أنه منبع الإسناد في التركيب . فإذا ذهبنا إلى الأسماء رأينا العلامات معها تكون علامات رئيسية ، وأدخل هذه العلامات وأبرزها في تحديد العلاقة هي علامة الجر ، فبالجر تعرف أن الاسم مضاف إليه ، اسماً كان المضاف أو فعلاً (١) . ولا نجد النحاة يختلفون

(١) المعروف أن سروف الجر تصيغ معاني الأفعال إلى الأسماء ، فمن : حررت يزيد ه أضافت إليه المروود إلى زيد ، فهنا إضافة على حدما في : كتاب محمد .

في مواقع الاسم المجرور ودلالته النحوية المحدودة ، بل يجمعون على إعراب المجرور مضافاً إليه . فأما الرفع فالاسم يقع معه مواقع متعددة ، والمنصوب يقع مواقع أكثر من المرفوع ؛ ومن هنا وجدنا النحاة يختلفون كثيراً في إعراب المرفوعات والمنصوبات ، وتحديد مواقعها في التركيب . ولم أذكر المجرورات لأن الاسم إذا تردد بين أوضاعه الإعرابية الثلاثة لا بد أن يكون في حال الجر محالاً على مجرور بالتبعية له ، فأما في حال الرفع أو النصب . فليس حتماً هذه الإحالة ، بل قد يقدر النحاة له عاملاً للرفع أو النصب ، وهذا يدلنا على أن الرفع لا يفيد دلالة نحوية محددة ، وكذلك النصب . لقد اختلف النحاة في إعراب (الكتاب) من قوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » ، بين أن يكون خبراً أو تابعاً لاسم الإشارة ، واختلفوا أيضاً في إعراب « كلاله » من قوله تعالى : « وإن كان رجل يورث كلاله » ، بين أن يكون حالاً أو خبراً لكان أو مفعولاً لأجله . واختلفوا في إعراب المنصوب من قوله تعالى : « وأزلجت الجنة للمتقين غير بعيد » بين أن يكون مفعولاً مطلقاً ، أو ظرفاً ، أو حالاً . وقالوا في (خوفاً) من قوله تعالى : « بريكم البرق خوفاً وطمعاً » ؛ إنه يحتمل أن يكون مصدرأ أو حالاً أو مفعولاً لأجله .

فالمرفوعات والمنصوبات من الأسماء المعربة تمثل مشكلة النحو ، وراجع معي كتاباً معنياً بمشكلات الإعراب فسوف تجد النحاة يختلفون في إعراب هذين النوعين تبعاً لما يحتمله كل نوع من أبواب النحو .
المرفوع من الأسماء يقع فاعلاً ، ونائب فاعل ، ومبتدأ وخبراً ، واسماً لكان وأخواتها ، وخبراً لإن وأخواتها ، ويقع تابعاً لكل ما تقدم . والمنصوب من الأسماء أوسع مجالاً ، حتى بلغ الكوفيون بمواقعه ما يقارب الخمسين موقفاً ، نجزئ منها هنا بقولهم : « نصب من مفعول به ، ونصب من مصدر ، ونصب من قطع ، ونصب من حال ، ونصب من ظرف . ونصب بإن وأخواتها ، ونصب بخبر كان وأخواتها ، ونصب من التفسير ، ونصب من التمييز ، ونصب من الاستثناء ، ونصب بالنون (١) »

(١) وجوه النصب لابن بكر بن شقير : ٧٠ .

فلما كانت مواضع المرفوع والمنصوب كثيرة ، فإن الاسم المرفوع والمنصوب قد يحتمل من الأعراب بمقدار ما يمكن أن يقع في التركيب من المواقع . بيد أنه ينبغي التنبيه إلى أن النحاة لم يختلفوا حين يكون التركيب في صورته الأولية ، أعني أن يكون مقصوراً على الفعل وقاعله . نحو قوله تعالى : « **قد أفلح المؤمنون** » ، أو المبتدأ وخبره نحو : « **محمد رسول الله** » فتراهم يعربون التركيب ولا يختلفون فيه ، أما إذا نمت الجملة وأخذت تدخلها القيود ، فهنا نجد مرفوعات هذه الجملة ومنصوباتها محتملة لوجوه يدخل في فرضها الموقع ، ودلالة العامل ، أو العامل أو المعمول . فمثلاً في قوله تعالى : « **ولا تظلمون قليلاً** » ، من النحاة من أعرب « **قليلاً** » مفعولاً مطلقاً ، أي : ظلاماً . ومنهم من أعربه مفعولاً به ، متأولاً « **ظلم** » بمعنى « **نقص** » المتعدى إلى اثنين . ولما كانت آية البقرة المتقدمة مسبوقة بقوله تعالى : « **الم . ذلك الكتاب لا ريب فيه** » ، فقد أعرب بعضهم « **ذلك** » خبراً لمبتدأ محذوف . « **الكتاب** » نعتاً أو بدلاً أو عطف بيان . وأعرب آخرون « **ذلك** » مبتدأ ، و « **الكتاب** » خبراً ، وأعرب ثالث « **ذلك** » مبتدأ ، و « **الكتاب** » نعتاً ، وجملة « **لا ريب فيه** » هي الخبر .

فالجملة حيث كانت في صورتها الأولى ينصرف كل جزء منها ليؤدي وظيفته محددة في التركيب . على أنه قد يدخل المرفوع على المنصوب ، والعكس ، انظر مثلاً إلى قراءة ابن كثير : « **فخلق آدم من ربه كلمات** » ، وقراءة غيره لرفع الأول ونصب الثاني ؛ إن « **كلمات** » في الآية لما كانت صالحة لأن تكون متلقية ومتلقاة ، أخذت هذين الوجهين من الإعراب ، وكذلك لفظ « **آدم** » . ولقد قرأ ابن كثير ونافع ، وعاصم - في رواية أبي بكر - والكسائي : « **ويلقون أزواجاً وصية لأزواجهم** » ، بالرفع ، وقرأ غيرهم بالنصب . فالرفع على الاستئناف ، والنصب على المصدرية ، كان هذا مع الجملة الفعلية ، وانظر آخر شيئاً به مع الجملة الاسمية ، وهي قوله تعالى : « **ذلك عيسى ابن مريم قول الحق** » ، قرأ عاصم وابن عامر « **قول الحق** » ، بالنصب . وقرأ الباقر بالرفع ، فالنصب على المصدرية ، والرفع على النعت ، أو على الابتداء والاستئناف .

مما تقدم يتبين أن النحاة قد يختلفون في إعراب الكلمة التي اتفق الرواة

على ضبطها نصباً أو رفعاً . أو التي رددت بين الرفع والنصب . فيحملون
أحد الضبطين ملتزماً أو مردداً على وجوه شتى . ولذلك نقول : إن علامة
النصب أو الرفع لا تستقل بالدلالة كما تستقل علامة الجر ، بل نعلها موجهاً
أولياً لما يمكن أن يحتمله موقع الكلمة في التركيب من دلالة نحوية . وإذا
كان الاسم المرفوع يحتمل وجوهاً من الإعراب ، وكذلك المنصوب ،
فالتخلاف منبه تلك الوجوه المقتضية للنصب أو الرفع ، وهي التي تسمى
العلاقات ، فإذا كانت العلاقة السببية فهو مفعول لأجله . أو الخالية فهو
حال ، أو بيان الحدث أو عدده فهو مفعول مطلق . أو تأكيد فهو مصدر
مؤكد . ومثل ذلك مع المرفوع فقد يكون مسنداً إليه أو مسنداً أو تابعاً
لها . وقد تنقطع علاقته من التركيب فيكون مستأنفاً .

ما الذي يكشف هذه العلاقات إذا كانت العلامة الإعرابية موزعة بين
علاقات شتى ، لا شيء غير الأداء المنظم المعبر عن كل علاقة ، فمثلاً في آية
البقرة نرى الإعراب يختلف بحسب كل أداء ، فننصب « ذلك » خبراً ،
فهو يتصور أداء غير أداء من يعربها مبتدأ ، أداء الأول أداء من ينطق بالخبر
في نغمة هادئة مطمئنة (١) ، أما من يعربها مبتدأ فإنه يؤدبها في نغمة عالية ،
ويؤدى كلمة « الكتاب » في أداء هادئ إذا أعربها خبراً ، فأما إذا كانت
تابعاً لـ « ذلك » فلا يزال يعضى أداؤه صاعداً مصحوباً بنبرة عالية على كلمة
« الكتاب » ، ثم يهبط هذا الأداء عند الخبر وهو : « لا ريب فيه » .
وهكذا الأمر مع المنصوبات يتلون الأداء فيها بما يشعر بالخالية أو السبية
أو التوكيد ، أو غير ذلك .

إن هذه الأعراب في الحقيقة لم تنبع من الحركة الإعرابية مباشرة ،
وإنما تتعاون أمور أخرى في توجيه إعراب الكلمة في التركيب تتمثل في
صيغة الكلمة ، ودلالاتها ، وموقعها ، وأدائها ، وإن هذا الأداء هو الحامض
في قصرها على واحد من المعاني النحوية التي يمكن أن تؤدبها الكلمة في
التركيب . وقد تعددت أعراب النحاة للنص المكتوب لأنه لم ينبه على أدائه

(١) راجع « دراسات في علم اللغة » لداكتور كمال محمد بشر ط ٢ القسم الثاني ٢٩ .

فاحتمل هذه الأعراب بحسب ما يحتمله من الأداءات . ولقد نهينا القلماء على هيئة المتكلم لكنهم أحالوا في ذلك على الحس والملاحظة . دون أن يصفوا طريقة هذا الأداء على نحو محدد ، لقد أحسوا بالنغم ودوره ، لكنهم لم يقننوه لنا . وقد نسبوا إلى سيبويه من الأعراب التي لا تقوم إلا على الأداء . ومن العلماء الذين كانوا يقننون قيمة الأداء أبو القاسم السبيلي وشيخه أبو الحسين بن الطراوة ، كان السبيلي يردد غير مرة في كتابه « نتائج الفكر » الحديث عن هيئة المتكلم ، ويعنى بالهيئة طريقة الأداء تلك التي تدل على معان نحوية وتركيبية تغني عن دوالها من الألفاظ ، استمع إليه وهو يمنع حذف حروف العطف على حين يجيز حذف حرف الاستفهام : « لا يجوز إضمار حروف العطف خلافاً للفارسي ومن قال بقوله ، لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم ، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحى يسفر به عما في نفس مكلمه . وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك ، اللهم إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن ؛ لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر (١) » .

وقد ذكر السبيلي ما قد يعد أصرح من هذا في قيمة الأداء وإكسابه اللفظ دلالة تنحو به من باب في النحو إلى باب آخر ، لقد حادث شيخه ابن الطراوة في دليل ابن قتيبة الذي يرد به على المعتزلة قولهم : إن تكلم الله لموسى مجاز ، وكان دليل ابن قتيبة قوله تعالى : « وكلم الله موسى تكليماً » حيث أكد الفعل بالمصدر ، ولا يصح المجاز مع التوكيد (٢) ، يقول السبيلي : « فناكرت بقوله هذا شيخنا أبا الحسين - رحمه الله تعالى - فقال : هذا حسن ، لولا أن سيبويه قد أجاز في مثل هذا أن يكون مفعولاً مطلقاً وإن لم يكن متعوتقاً في اللفظ ، فيحتمل على هذا أن يريد : تكليماً ما ، فلا يكون في الآية حجة قاطعة (٣) » .

(١) نتائج الفكر ٢٦٣ .

(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١١١ .

(٣) نتائج الفكر للسبيل ٢٥٧ .

ومن الواضح أن أداء المصدر المؤكد يكون مصحوباً بنبرة عالية ،
فأما أداء المصدر المبين للتنوع - وهو المعروف عند القلماء بالمفعول المطلق -
فهو أداء لا بد أن يتلون بفرض المتكلم إذا لم يكن مصحوباً بما يبين ذلك
التنوع من وصف أو مضاف إليه ، فأما إذا كان مصحوباً بهذا فإن الأداء
لا بد أن يكون مشاركاً في تصوير هذا المعنى المراد .

ولقد وقع في نفسي - في وقت ما - أن تخريج ابن الطراوة لا يتناسب
مع اللغة المكتوبة أعني إجازته للمصدر في قوله تعالى : « وكلم الله موسى
تكليماً أن يكون مفعولاً مطلقاً لا مصدراً مؤكداً - بل يمكن أن يكون
مقبولاً في تحليل اللغة المسموعة ، وأنه إذا أريد الدلالة على المفعول المطلق
في لغة مكتوبة فلا بد أن يكون المصدر مصحوباً بوصف أو مضاف إليه .
ثم رجعت إلى النحو فوجدت آياتاً من الشعر قائمة على مثل هذا ، قالوا
في بيت الكميث :

طربتُ ، وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ

ولالعباً مني ، وذو الشيبِ يلعبُ ؟ !

أراد : أو ذو الشيبِ يلعبُ ؟ !

وخرجوا على ذلك بيت ابن أبي ربيعة :

ثم قالوا : نجها ؟ قلت : بهراً عدد الرمل والحصى والتراب أراد :

أنجها ؟

وأيضاً بيت المتنبي :

أحيا ؟ ! وأيسر ما قاسيتُ ما قتلا

والبين جار على ضعفي وما عدلا

أراد : أحيا ؟ !

فهذا الاستفهام في هذه الآيات ينبع من الأداء لا من أداة مصاحبة ،
فلم أستبعد بعد هذه النماذج في الاستفهام أن يكون في لغة الأدب المكتوبة
مثل هذا الأداء الذي يعتمد على القرائن المقالية ، فالسياقات في الآيات
المقتلعة تسبغ على الجمل معنى الاستفهام . ثم أدركت أن جانباً كبيراً من

المعاني النحوية التي يمكن أن يعطيها الأداء قد فات الأوانل الاهتمام بوصفه وتقنيته صوتياً . وفات بفوائده تقديم مادة علمية للأداء . وقد يعتذر عن الأوانل بأن وصف الأداء قد كان غسراً ، لافتقاره إلى تلك الأجهزة التي يسرتها لنا الحضارة ، لكن الذي كنا نطلبه أن يمضوا على درب ابن جني . وكانت له في تحليل الأداء أشياء تقوم على التثبيت والإسراع . والتطعم . وتمكين الأصوات وإخفاؤها ، وتلك كانت بداية معقولة لعمل كبير في مجال الأداء . وكان ابن جني كان يشير بالتطعم إلى ما اصطلاح عليه المحدثون بالنبر وبالمأظلة والتمطى والتثبيت إلى مصطلحهم : التزمين . وهذان - أعني النبر والتزمين - يمثلان عنصرين من عناصر الأداء إلى جانب لون الصوت وتنغيمه . وقد تعلمت الدراسة الصوتية الحديثة في هذا تقدماً كبيراً (١) . بيد أن النحاة اطرحوا ذلك وشغلوا أكثر بالعلامة الإعرابية . تلك التي أسكاد أحصر وظيفتها في بعض المواطن في قيمتها الجمالية للتركيب ، ثم إن كان لها من جلوى في الدلالة النحوية فلا تعلق أن تكون مجرد إشارة لمدخل مدينة كبيرة - هي الجملة - لا يتقنك من أن تفضل في دروبها إلا دليل هو الأداء . كانت لابن جني ملاحظة نافعة عندما قال : « العرب إذا أخبرت عن الشيء غير معتمده ولا معترمة عليه ، أسرعت فيه ولم تتأن على اللفظ المعبر به عنه (٢) » . ومثل لذلك يمين اللغو وأداء لفظ الجلالة فيه ، ثم أدائه في غير هذه اليمين ، قال : « ويكنى في ذلك قول الله سبحانه : « لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم » ، قالوا في تفسيره : هو كقولك : لا والله ، وبلى والله ، فأين سرعة اللفظ بذكر اسم الله تعالى هنا ، من التثبيت فيه والإشباع له والمأظلة عليه من قول الهنلي :

فَوَاللَّهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رُزْتَهُ

بجانب قوسى ما مشيت على الأرض ؟

(١) يرجع إل : من التزمين في نطق العربية الفصحى بمصر المعاصرة. للدكتور عبد العزيز علام ، وعن النبر في نطق العربية الفصحى بالعالم العربي المعاصر للدكتور عبد الله ديبع محمود ، وهما رسالتا دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر .

(٢) المنتخب ٢٠٨/٢

أفلا ترى إلى تطمك هذه اللفظة في التعلق هنا بها ، وتمطيك لإشباع
معنى القسم عليها؟ (١) .

ومضى ابن جني يقدم نماذج أخرى ، وهو في هذا يخرج القراءة
الشاذة : « يا حمره على العباد » ، بالهاء ساكنة . وختم حديثه بقوله :
« وإذا كان جميع ما أوردناه ونحوه ، مما استطلناه فحلفناه ، يدل على أن
الأصوات تابعة للمعاني ، فتي قويت قويت ، ومتى ضعفت ضعفت . . .
علمت أن قراءة من قرأ : « يا حمره على العباد » بالهاء ساكنة إنما هو
لتصوية المعنى في النفس ، وذلك أنه في موضع وعظ وتنبه ، وإيقاظ ومخبر ،
فطال الوقوف على الهاء كما يفعله المستعظم للأمر ، المتعجب منه ، الدال
على أنه قد بهره ، وملك عليه لفظه وخاطره ، ثم قال من بعد : « على العباد »
عاذراً نفسه في الوقوف على الموصول دون صلته لما كان فيه ، ودالا
للسامع على أنه إنما تجشم ذلك - على حاجة الموصول إلى صلته (٢) وضمف
الإعراب وتحجره على حملته - ليفيد السامع منه ذهاب الصورة بالناطق .

ولا يخف ذلك عليك ، على ما به من ظاهر انتقاض صناعته ، فإن
العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى (٣) .
فانظر إلى حديث ابن جني عن إفساد الإعراب لصحة المعنى ، لتعلم
أن الحركة الإعرابية لا قيمة لها في بعض المواطن إلا ما حدثك عنه من
صيانة المعنى ، وما يلبح ذلك من وضوح التركيب وإبانته ، فأى قيمة دلالية
للإعراب حال التلذذ؟ وإذا كان ابن جني قد تحدث عن أثر المعنى في إصلاح
اللفظ في قوله : « العرب - لما أعتدناه عنها ، وعرفناه من تصرف ملأها -
عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها ، أو لا تعلم أن سبب إصلاحها
ألفاظها إنما هو لتحسين المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره ، ألا ترى
أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول به ، إنما هو لفرق بين الفاعل

(١) المقتضب ٢/٢٠٩ .

(٢) يعني بالموصول : المتعلق وهو (حمره) والصلة : الجار والمجرور ، وهو : (على
العباد) .

(٣) المقتضب ٢/٢١٠ - ٢١١ .

والمفعول . وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له . وقيد مفاده الأوفق من أجله (١) . - فإنه لم يمثل لهذا الإصلاح لأجل الإعراب إلا بالفاعل والمفعول ، وفي التركيب دلالات نحوية أخرى غير الفاعلية والمفعولية لم تتميز من غيرها بعلامات إعرابية تتميز الفاعل من المفعول ، وذلك كالتمييز والتوكيد ، والحال ، والزمان ، والسبب ، والاستثناء ، ولكن يدخل في تميزها أشياء أخرى من الصيغة ، ودلالة البنية ، والموقع ، والأداء هو الذي يحسم ذلك ، كما بينا من قبل .

فإذا قابلنا بين قول ابن جني : إصلاح اللفظ لإقامة المعنى ، وإفساد الإعراب لإقامة المعنى - عرفنا دور الإعراب الحقيقي إذا تجاوزنا ركني الإسناد ، وأن معتمد المعنى النحوي بعد ذلك ليس هو العلامة ، بل الأداء . وهذا يقتضينا العناية بما يمكن أن نقلمه لنا الدراسة الصوتية من تقنين للأداء العربي الفصيح ، وينبغي أن نختار في دراستنا نماذج لأدباء العربية وشعرائها المطبوعين ، فتقام على أدايمهم دراسة مقننة لمعطيات التركيب في إداراته المختلفة من الدلالات النحوية والتركيبية ، وسيكون لهذه الدراسة من بعد شأن كبير في تعليم اللغة العربية ؛ فإذا أدى النص أداء معبراً أمكن تحليل كل جزء من أجزائه ، ووقف النارسون على المراد من أقصر طريق .

ونجمل حديثنا المتقدم فيما يأتي :

أولاً : العلامة الإعرابية تؤدي وظيفة محددة في الجملتين الأساسيتين : الجملة الفعلية من نحو : كتب محمد الدرس ، والاسمية نحو : محمد قائم . بيد أنه ينبغي التنبه مع الجملة الفعلية على أن يكون كل من العامل والمعمول محدد الدلالة ، لا يحتمل من الدلالات ما يوجه المنصوب معه وجهة أخرى ، على نحو ما ذكرنا من إعرابهم لقوله تعالى : « ولا تظلمون فتيلاً » . وأعني بالدلالة هنا الدلالة المعجمية ، فقد رأينا كيف اختلف إعرابهم تبعاً لتصورهم دلالة الفعل .

ثانياً : إن الأداء - إذا تجاوزنا ركني الإسناد - قادر بمعونة ما تحتمله البنية من مواقع على إكسابها معاني نحوية مختلفة .

(١) الحائس ٢/١٥٠ .

ثالثاً : لا يعنى هذا التقليل من قيمة العلامة الإعرابية ، فقد قلنا من قبل : إن هذه العلامات تمثل قيمة جمالية في الأداء مما تقوم به من صيانة الأبنية وحفظها من ذهاب معالمها ، على نحو ما أحدثت لغة الخطاب حين تخلت عن الإعراب من صميم الأبنية ومزجها ، ومن هنا كان الإعراب معلم اللغة الفصحى الأول . وهذا هو سر عناية نحائنا الأوائل بالإعراب ، فقد أدركوا أن هيكل الفصحى يقوم بقيامه ، وأنه يأخذ سمياً من البيان والعدوية والجمال تفتقده الأداءات الأخرى التي تخلت عن هذا النهج الإعرابي

• • •

المراجع

- ١ - الأصوات اللغوية .
تأليف الدكتور إبراهيم أنيس ، دار النهضة العربية . الطبعة الثالثة
سنة ١٩٦١ .
- ٢ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج .
تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري ، المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٣ .
- ٣ - الأعلام .
تأليف خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين بيروت ، الطبعة
الرابعة ١٩٧٩ م .
- ٤ - أمالي السبيلي .
تأليف الإمام أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السبيلي . تحقيق د. محمد
إبراهيم البناط السعادة بمصر ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .
تأليف ابن الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٦ - البحر المحيط .
تأليف أبي حيان محمد بن يوسف بن علي ، أمير الدين ، نشر مكتبة
ومطابع النصر الحديثة بالرياض .
- ٧ - البيان والتبيين .
تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ . تحقيق وشرح عبد السلام
محمد هارون ، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٨ - تأويل مشكل القرآن .
تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، شرحه ونشره السيد أحمد
صفر ، دار التراث ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- ٩ - تاريخ بغداد .
تأليف الخافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، مطبعة
السعادة بمصر ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .
- ١٠ - التذيل والتكميل شرح التسهيل .
تأليف أبي حيان محمد بن يوسف بن علي . أثير الدين . تحقيق الجزء
الثالث منه للدكتور حماد حمزة أحمد البحيري . رسالة دكتوراه بكلية
اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر .
- ١١ - التصريح على التوضيح .
تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى ، المطبعة الأزهرية بمصر ،
الطبعة الثالثة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .
- ١٢ - تهذيب اللغة .
تأليف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى . المؤسسة المصرية العامة
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٣ - الخصائص .
صنعة أبي الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب
المصرية ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ١٤ - دراسات في علم اللغة .
تأليف الدكتور كمال محمد بشر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
- ١٥ - دروس في علم أصوات العربية .
تأليف جان كاتينو . نقله إلى العربية صالح القرماوى ، الجامعة
التونسية ١٩٦٦ م .
- ١٦ - ديوان كعب بن زهير .
صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبد الله السكرى ، دار الكتب
المصرية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ١٧ - رسالة الإغريض وتفسيرها .
تأليف أبي العلاء المعرى مع رسالة للوزير المغربي . تحقيق وتقديم
الدكتور السعيد السيد عبادة . مطبعة التقدم بمصر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- ١٨ - سر صناعة الإعراب .
صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق لجنة من الأساتذة ، مطبعة مصطفى
الباي الحلبي بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ١٩ - شرح السيراني على الكتاب .
تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيراني ، تحقيق الجزء الأول منه
للدكتور السيد سعيد شرف الدين . رسالة دكتوراه بكلية اللغة
العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر .
- ٢٠ - شرح المفصل لابن يعيش .
تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، المطبعة المنيرية بمصر .
- ٢١ - الضرائر .
تأليف أبي الحسن علي بن مؤمن ، ابن عصفور . تحقيق السيد إبراهيم
محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ م .
- ٢٢ - عبث الوليد .
تأليف أبي العلاء المصري ، تصحيح محمد عبد الله المنفي ، مكتبة
النهضة المصرية ، الطبعة الثامنة ١٩٧٠ م .
- ٢٣ - العبر في خبر من غير .
تأليف الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تحقيق
الدكتور صلاح الدين المنجد وآخرين ، الكويت ١٩٦٠ .
- ٢٤ - عن النبر في نطق العربية الفصحى بالعالم العربي المعاصر .
رسالة دكتوراه للدكتور عبد الله ربيع محمود ، مكتبة كلية اللغة
العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر .
- ٢٥ - غاية النهاية في طبقات القراء .
تأليف شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري ، نشر ج . رجسرامير
مكتبة الحلانجي بمصر ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
- ٢٦ - الفائق في غريب الحديث .
تأليف جبار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي
ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ،
الطبعة الأولى ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .

- ٢٧ - الفاصل .
 تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المررد . تحقيق عبد العزيز الميمنى ،
 مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٢٨ - فصول من فقه العربية .
 تأليف الدكتور رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . الطبعة
 الثانية ١٩٨٠ م .
- ٢٩ - القراءات السبعة .
 تأليف أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ، تحقيق الدكتور
 شوقي ضيف . دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .
- ٣٠ - الكتاب .
 تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام
 محمد هارون ، دار القلم ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٣١ - لسان العرب .
 تأليف محمد بن مكرم بن منظور ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق .
- ٣٢ - المختصب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .
 تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ،
 وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ٣٣ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها .
 تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد
 أحمد جاد المولى وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- ٣٤ - معجم البلدان .
 تأليف أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي ، دار صادر
 بيروت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٣٥ - معاني عمرو بن كلثوم .
 شرح محمد بن أحمد بن كيسان ، دراسة وتحقيق للدكتور محمد إبراهيم
 البنا ، ط دار الاعتصام بمصر ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٣٦ - المقتضب .
 صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المررد . تحقيق محمد عبد الخالق
 عزيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٣٧ - المنصف .

تأليف أبي الفتح عثمان بن جنى - شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان
المازني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ، الطبعة الأولى -
١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

٣٨ - من الزميين في نطق العربية الفصحى في مصر المعاصرة .
رسالة دكتوراه للدكتور عبد العزيز أحمد علام : مكتبة كلية اللغة
العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر .

٣٩ - نتائج الفكر في النحو .

تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السبيلي ، تحقيق د . محمد
إبراهيم البنا . منشورات جامعة قاربنوس ، دار الشروق بيروت
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٤٠ - معجم المواعظ شرح معجم الجوامع .

تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار المعرفة
بيروت طبعة مصورة عن طبعة الحادة .

٤١ - وجوه النصب .

تأليف أبي بكر بن شقير . رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق سعد أحمد
سعد جمعا ، في كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر .

• • •

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٦ - ٥	تقديم
٢٠ - ٧	الفصل الأول : (الإعراب ومستقبله)
١٢ - ٩	١ - وظيفة الإعراب
١٨ - ١٣	٢ - نعتان من الأداء
٢٠ - ١٩	٣ - مستقبل الإعراب
٣٨ - ٢١	الفصل الثاني : (مجازى أو آخر الكلم)
٢٩ - ٢٣	١ - المنزى
٣٣ - ٢٧	٢ - أداء الحركة الإعرابية
٣٨ - ٣٤	٣ - مزيلات الإعراب
٥٧ - ٢٩	الفصل الثالث : (صوت اللين والنحو)
٤٢ - ٤١	١ - أصوات اللين : الألف والواو والياء
٤٧ - ٤٤	٢ - صوت اللين اللتام بين الحركة والسكون
٥٢ - ٤٨	٣ - الحركة بعد الواو والياء
٥٧ - ٥٣	٤ - وضوح أصوات اللين
٧٠ - ٤٩	الفصل الرابع : (الإعراب والأداء)
٧٥ - ٧١	المراجع

• • •